

المقدمة

شرق ييهر الغربيين

«الشرق الأوسط» ليس تعبيراً عربياً، ولا أطلقه العرب على هذه المنطقة التي يعيشون فيها منذ التاريخ المعروف، أو المدون. إلا أنه نعت استخدمه الغربيون في توجيههم شرقاً حتى الصين، وما لبث أن تحول بعد اندلاع الصراع العربي-الإسرائيلي إلى صفة سياسية شبه ثابتة تحدد إطاراً جغرافياً معيناً، يقصد به الإطار الذي يضم الدول المعنية مباشرة بهذا الصراع، وعلى وجه التحديد العالم العربي وإسرائيل.

وقد تغيرت التسميات للمنطقة العربية مع تغير الظروف السياسية، فيها وفي الخارج معاً. وطوال قرون أشار علماء الجغرافية الغربيون وسياسيوها إلى الشرق العربي على أنه «الشرق الأدنى»، وذلك طبعاً قياساً إلى مواقع بلدانهم، خصوصاً الواقعة على حدود الأطلسي وغرب المتوسط، مثل بريطانيا وإسبانيا والبرتغال وفرنسة وهولندا والإمارات الإيطالية السابقة التي كانت على علاقة تجارية واسعة مع الشرق الأدنى. على أن هذا التعبير التجاري والسياسي والجغرافي تبنته قوى أخرى، أو بالأحرى القوى الرئيسية في تلك المرحلة: روسية والنمسا وألمانيا، خصوصاً أنها كانت تتجه نحو الشرق الأدنى للأسباب نفسها.

لكن فيما كانت تحلم قوى ذلك العصر بالنفوذ التجاري أو السياسي أو كليهما، جاء العثمانيون وبسطوا سلطة كاملة على هذه البقعة الهائلة. وحين بلغت إمبراطوريتهم أوجها في القرن السادس عشر، كان «الشرق الأدنى» في حجم الولايات المتحدة الأميركية اليوم، يمتد إلى جنوب أوروبا وغرب آسيا وشمال إفريقيا ويربط المحيط الهندي بالمحيط الأطلسي ومنه إلى المحيط الهادي! إنها الإمبراطورية التي كانت تشمل أجزاءً من النمسا وهنغاريا ودول البلقان الخمس ومعظم الخليج والجزيرة والدول العربية المشرقية وأجزاء من إيران وستاً من الدول السوفياتية السابقة وجميع

الدول الإفريقية العربية على ساحل المتوسط، وجميع جزر المتوسط باستثناء مالطة وجميع الممرات البحرية المؤدية من إلى المحيط الأطلسي والمحيط الهندي.

حتى تفكك الإمبراطورية العثمانية، الذي انتهى في أعقاب الحرب العالمية الأولى إلى قيام الدولة التركية، استغرق أكثر من قرن ونصف القرن، ومع كل تفكك كانت تنشأ قضايا ومضاعفات بين الدول الأوروبية القادمة وبين الأتراك الراحلين، سميت القضايا الشرقية أو المسائل الشرقية، وعرفها العرب بالمسألة الشرقية، للاختصار.

خلال المرحلة التي بدأت فيها دول البلقان في العثور على استقلالها أو هوياتها، سُحبت شبه جزيرة البلقان من تعبير «الشرق الأدنى» وأخذت تُعرف - «جنوب شرق أوروبا». وفي هذه الأثناء أيضاً بدأ الأوروبيون يستخدمون تعبير «الشرق الأوسط» في الإشارة إلى المنطقة الواقعة بين الشرق الأدنى العثماني وبين الشرق الأقصى، التي كانت تضم من ثم دولاً غير متوسطة مثل إيران والهند وأفغانستان.

الأميريون أيضاً استخدموا التعبيرين أو التسميتين بطرق ودلالات مختلفة إذ يحدد ا.إي. سبايزر - في كتابه «أميركا والشرق الأدنى» (1947) - الشرق الأدنى بأنه المنطقة التي تضم الدول الأعضاء في الجامعة العربية، وفلسطين، وإسرائيل، ولا تشمل حتى تركيا. وبالنسبة إلى الجمعية الأميركية الشرقية فإن الشرق الأوسط ليس سوى إيران والعراق. وفي مفهوم قسم الأبحاث في وزارة الخارجية الأميركية بعد الحرب مباشرة كانت منطقة «الشرق الأدنى وإفريقية» تعني إفريقية (فيما عدا الجزائر واتحاد جنوب إفريقية) واليونان، وتركيا، والعالم العربي، وإيران، وأفغانستان وبورما، وباكستان، والهند، وسيلان، (سري لانكا الآن). وحين صدرت (1946) ذي ميدل إيسن صحيفة في واشنطن قالت في افتتاحيتها الأولى: إن «اهتمامنا سوف يركز على قلب المنطقة: تركيا، وإيران، والعراق، وسورية، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن، وشبه الجزيرة العربية، ومصر، ولكن ليس من دون عناية أيضاً بالمناطق المتاخمة مثل مداخل المتوسط، في شمال وشرق إفريقية، بالإضافة إلى بلاد القفقاس، وأفغانستان والهند، وتركستان».

خلال الحرب العالمية الثانية (1941-1946)، كان المركز المشترك للتموين في الشرق الأوسط» التابع للأميركيين والروس والبريطانيين، يضم في عملياته: في آسيا، سورية، لبنان، فلسطين، الأردن، العراق، السعودية، الإمارات (آنذاك) المتصالحة، عدن، إيران، وتركيا. في إفريقيا: مصر، السودان، إثيوبية، إريتريا، الصومال، ولاية طرابلس وولاية بركة (ليبية الآن). وفي المتوسط قبرص ومالطة. ولم يكن يضم تركيا بسبب (آنذاك) وقوفها على الحياد.

في العام 1948 حاولت إحدى اللجان الفرعية التابعة للأمم المتحدة أن تحدد الدول المشمولة بتسمية «الشرق الأوسط» وتوصلت إلى اللائحة التالية: اليونان، تركيا، إيران، أفغانستان، الدول السبع الأعضاء في الجامعة العربية وإثيوبية. وقد أنشئت من أجل هذه المنطقة لجنة دولية لمساعدتها في حقول التنمية. وبعد الإعلان عنها تقدمت باكستان بطلب للانضمام فقبلت، فيما رفض طلب مماثل تقدم به الاتحاد السوفياتي.

تبنى الأميركيون تعبير «الشرق الأوسط» الذي كان البريطانيون أول من استخدمه، ويبدو أن الفرنسيين وبقية الأوروبيين فعلوا الشيء نفسه تدريجياً. وفي العام 1950 أبلغ رئيس الوزراء البريطاني إشلي مجلس العموم أنه «قد أصبحت ممارسة مقبولة استخدام تعبير الشرق الأوسط بحيث يشمل العالم العربي وبعض البلدان المجاورة. وتبدو هذه الممارسة مريحة ولا أرى سبباً لتغييرها». وحلت جامعة كولومبيا المسألة على طريقتها حين قال معهد الشرق الأوسط فيها بأنه من الأفضل استخدام «الشرق الأدنى والأوسط» في الإشارة إلى كل المنطقة المعنية وتشمل اليونان وتركيا وإيران وأفغانستان والعالم العربي بما فيه المغرب وإسرائيل، كما ضمت إليها باكستان بسبب أكثريتها الإسلامية وعلاقتها الدينية مع العرب.



ربما لم تعرف منطقة أخرى في العالم ما عرفه الشرق الأوسط من تقلبات وحروب وإمبراطوريات وشعوب. لكن الثابت الوحيد عبر العصور ظل الشيء الوحيد الذي لا

يتغير على الأرض: الجغرافية، ولذلك أطلق عليها ذلك الإستراتيجي الكثير التجارب، المسيو بونايرت، لقب «أم السياسات». ولست أذكر على وجه الضبط إن كان قد قال هذا الكلام قبل أن تهزمه جغرافية الشرق الوسط أم بعدها.

التاريخ هو أيضاً جغرافية متحركة، ولا أدري إن كان هذا القول للمسيو بونايرت أم غيره، وقد أدت الجغرافية الدور الأساسي في تاريخ الشرق الأوسط لسبب بسيط جداً: أنها المنطقة الواقعة في قلب أو في وسط العالم، حيث تلتقي ثلاث قارات وتتلاصق في البحر المتوسط هو أيضاً، الذي سمي طبعاً المتوسط!

حول هذا البحر، أو من أجل الوصول إليه، تداخلت تواريخ المنطقة بعضها ببعض منذ حروب طروادة، حتى منتصف القرن العشرين! وحول وسط الأرض والبحر المتوسط تجمعت شعوب منطقة الشرق الأوسط، لكي ترد الهجمات القادمة من الشرق والغرب، أو تقاطلت فيما بينها من أجل السيطرة على السيادة في هذه البقعة النادرة الجغرافية، الوحيدة في التاريخ. وفي تعبيره الأشمل يشكل الشرق الأوسط مستطيلاً بين البحر الإدياتيكي ونهر الإندوس (Indus)، وبين البحر الأسود والمحيط الهندي. وتشمل سواحل ثلاث أشباه جزر (اليونانية - البلقانية، العربية، والتركية) وثلاثة مضائق تربط ثلاثة بحار متقاربة: الإدياتيكي والأسود، والأحمر، بالإضافة طبعاً إلى المتوسط الذي يفتح أو يسد المخارج إلى المحيطات الثلاث. وفي هذه القارات الثلاث تجري الأنهار التي قامت حولها حضارات المنطقة وأرزاقها منذ أقدم العصور: النيل الفرات ودجلة والدانوب.

هذه الحقائق الجغرافية، القائمة منذ فجر التاريخ، هي التي أدت منذ الجغرافية والتاريخ، إلى كل هذه الصراعات على المياه واليابسة والسلطة والسيادة والخيرات وطرق البهارات والحريز! لذلك قال بونايرت ما قاله بطرس الأكبر من أن الذي يحكم القسطنطينية يحكم العالم. لذلك - أيضاً -، حاول كلاهما أن يحقق ذلك وأخفق. وحاول هتلر فيما بعد الوصول إلى المتوسط واختراق قناة السويس لكن دبابات المارشال رومل احترقت في أكبر معركة عسكرية جرت على أرض المنطقة خلال الحرب العالمية الثانية (راجع الفصل المتعلق بمعركة العلمين).

الأباطرة الجدد تطلعوا إلى الشرق الأوسط، واكتشفوا الحقائق نفسها. وفي العام 1947 سوف يقول الجنرال دوايت أيزنهاور إنه إذا أُغلق المتوسط في وجه أميركة فسوف تذهب إلى الحرب. وقبل سبع سنوات من هذا البيان كانت الحكومة الأميركية قد أعلنت أن استقلال دول الشرق الأوسط «ضروري بالنسبة إلى أمنها». ذلك أن الاختراعات الحديثة قد طورت وسائل النقل والاتصال بحيث إن الشرق الذي كان وسط العالم القديم أصبح في العام 1940 «مركز الثقل في العالم الجديد»! وقائل هذا الكلام هو المستر فرانكلين دي لانو روزفلت! ذلك أن المتوسط، الذي يصل بين الأطلسي والهادي قد أصبح بالنسبة إلى الولايات المتحدة في أهمية قناة باناما والبحر الكاريبي. وسوف يعود دوايت أيزنهاور إلى القول في العام 1951 إنه «ليست هناك منطقة أكثر أهمية إستراتيجية في العالم من الشرق الأوسط».

يصف الإستراتيجي البريطاني، السير هالفورد ماكيندر، الشرق الأوسط بأنه «قلب اليابسة في الجزيرة الأوروبية الآسيوية الإفريقية».

في صيف العام 1957 عقدت كلية «العلوم الدولية المتقدمة» في جامعة «جونز هوبكنز» في واشنطن، حلقة دراسية خاصة حول «التوتر في الشرق الأوسط»، كان بين خطبائها المستر روبرت شتراوس - هوبيه، مدير معهد الأبحاث للسياسة الخارجية في جامعة بنسلفانيا، الذي قال: إنَّ تعبير «الشرق الأوسط» في السياسة الخارجية الأميركية يعني «مجموعة معقدة من المشاكل المتداخلة في الإستراتيجية والديبلوماسية والاقتصاديات الدولية أكثر مما يعني منطقة جغرافية». ويقول: إنه «في غابر الزمان عندما ربطت بريطانيا بين السويس وممر خيبر، الشرق الأوسط يعني الشرق إلى الغرب، والهند إلى الشرق، وبحر قزوين إلى الشمال، وبحر (العرب) إلى الجنوب. ومع أن مثل هذا «الشرق الأوسط» كان وهماً جغرافياً فإنه كان يؤمّن تضمين عدد من المصالح الإقليمية للسياسة البريطانية، تماماً كما أنَّ «الشرق الأدنى» كان يعني شبه جزيرة البلقان وتركية والمشرق، ويتضمن مجموعة أخرى من المشكلات البريطانية».

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يقول شتراوس - هوبيه، إنَّ الشرق الأوسط يمتد من أثينا إلى طهران، ومن أنقرة إلى القاهرة.

«وقد أصبح التعبير اليوم عملياً أكثر من أي وقتٍ مضى، فالشرق الأوسط هو الجهة الجنوبية المواجهة للحلف الأطلسي، وهو عالم القومية العربية، وأكبر مخزونات النفط التي يعتمد عليها الغرب، والرابط الواهي للتحالفات التي تقيمها أميركة في جنوب شرق آسيا. أن الشرق الأوسط اليوم هو تلك الخريطة الجغرافية التي نتجت من انهيار الإمبراطوريات الأوروبية وقيام القوتين الأميركية والروسية.

بكلامٍ آخر، كان تحديد الشرق الأوسط في السياسة الخارجية الأميركية يعتمد إلى حدٍ بعيدٍ على هواجسها السوفياتية. وقد عبّر الدكتور شارل مالك، أحد المنظرين الرئيسيين للرأي الغربي، عن هذا الواقع بالقول: إن «ثمة تحالفاً عضوياً في المنطقة بين الشيوعية والقومية». وعلى الرغم من العداء التاريخي بين الشيوعية والقوميات، وهو ما بدا واضحاً بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في معظم جمهورياته السابقة، فإن السياسة السوفياتية استطاعت أن تضيق السياسة الأميركية في الشرق الأوسط أكثر من أي منطقة أخرى، فتحوّلت طوال عقودٍ إلى سياسة ردِّ فعل، بدلاً من أن تكون سياسة فاعلة كما في مناطق أخرى. وخرج كل رئيس أميركي من البيت الأبيض تقريباً وقد ترك خلفه المبدأ المعروف باسمه. وقد تأكّدت أهمية المنطقة الإستراتيجية بالنسبة إلى واشنطن في مبدأَي ترومان وأيزنهاور اللذين اتبعا الخط الإمبراطوري البريطاني في القرن التاسع عشر: وراثة الإمبراطورية العثمانية وإبعاد روسيا عن الخليج، وهو أمر لم يتغير مع التقدم التكنولوجي الطاغى الذي ظهر مع القوة الأميركية خلال الحرب العالمية الثانية.

في القرن التاسع عشر كان الهاجس البريطاني الأساسي هو الهند، والخوف على الهند. وقد بدأ التغلغل البريطاني في الشرق الأوسط في مرحلته الأولى مجرد وسيلة لحماية الطريق إلى الهند، ثم تحول إلى غاية في حد ذاته، خصوصاً بعدما تحوّلت قناة السويس إلى جوهرة أخرى في التاج. وهكذا بدأت أهمية الشرق الأوسط بالنسبة إلى الأميركيين على أنه مجرد قاعدة في القوس الآسيوي الذي يصل حتى الصين والهند واليابان. لكن مع تعاظم الحاجة إلى النفط تحول أيضاً إلى غاية في حد ذاته، خصوصاً حين اشتدت التجاذبات بين الغرب والشرق قبيل إسرائيل وبعدها، وتغيرت

ملاح المنطقة جذرياً مرة أخرى. «الشرق الأوسط، مثل كل الساحات المتنازع عليها، يقول شتراوس - هوبيه، هو تربة خصبة للزراع». وهذه التربة الخصبة حولت الولايات المتحدة من متردد في بداية القرن، إلى متأن، إلى مندفع، إلى طرف. وبعد سقوط الاتحاد السوفياتي بدا أنه لم تعد هناك مهمة، ولا عاد هناك عمل لوزير الخارجية الأميركية سوى النزاع - أو الحل - في الشرق الأوسط.

خلافاً لما كان عليه الحال أيام الإمبراطورية البريطانية، رأت السياسة الأميركية نفسها أمام أربعة عناصر مختلفة ومتناقضة في الشرق الأوسط: الأول: الخوف من السيطرة السوفياتية والامتداد الشيوعي، والثاني: الصراع العربي التقليدي من أجل الزعامة، والثالث: التصارع الغربي نفسه حول بقايا النفوذ التقليدي، والأخير الصراع العربي - الإسرائيلي الذي كانت أميركة فيه، مثل غيرها طرفاً رئيساً.

لقد عجلت أميركة، كما عجل المد القومي من ناحيته، في خروج الوجود العسكري البريطاني والفرنسي من المنطقة خصوصاً بسبب الموقف الذي اتخذته أيزنهاور في السويس.

وكان الوجود العسكري الأوروبي سينتهي بالتأكيد، بأميركة أو من دونها، لكن السياسة الأميركية كانت عنصراً في التعجيل، خصوصاً بسبب مخاوفها من تقدم السوفيات الذين تخطوا بمسافات أحلام بطرس الأكبر في المياه الدافئة!

في تلك الحلقة الدراسية في «جونز هوبكنز» تحدث أيضاً نائب الأميرال روفنن ليببي (R. Libby)، نائب رئيس العمليات البحرية، وربما كانت المطالعة التي أدلى بها تلقي بعض الضوء على الأهمية العسكرية للشرق الأوسط في الإستراتيجية الأميركية، وقد بدأ الرجل حديثه بالقول: «أعتقد أننا جميعاً نتفق على أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية الكبرى بالنسبة إلى العالم الحر». ويرد الأميرال ليببي أهمية المنطقة أولاً إلى أنها صراع مستديم منذ بدء التاريخ البشري، وإلى أنها كانت دائماً عرضة لغزو الجيوش الأجنبية، لم تقع تحت حكم واحد إلا في المرحلة العثمانية الطويلة. على أن هذه المنطقة تحولت إلى نقطة ارتكاز وتجادب عالمي أو كوني في الحرب الأولى، ثم

عشية الحرب الثانية حين بدأ الحوار بين ستالين وهتلر على أن تظل المنطقة «الواقعة جنوب باطوم وباكو في اتجاه الخليج الفارسي، معترف بها على أنها مركز طموحات الاتحاد السوفياتي».

ويقول ليبي: إنه لو قدر لهتلر أن يدرك أكثر معنى القوة البحرية، ولو أنه كان أكثر إصغاء لنداءات رومل، لكان اتفق مع اليابانيين على عملية التفاف في محيط الهند، ولكن سير الحرب العالمية الثانية كله قد تغير.

تروي النقوش الحجرية فوق تلال أنقرة قصة الشرق الأوسط من أيام الحثيين القدماء (1550 ق.م)، إلى خطاب الإمبراطور أغسطس إلى رعايا روما المنقوش قرب أنقرة في العام الرابع عشر م. الأسماء هناك: مصر، آشوريا، بابل، فارس، روم، وبعدها بيزنطية والإمبراطورية العثمانية. وفي الطريق الضيق عبر جبل طوروس المغطى بالثلوج، تروي النقوشات اليونانية والحجارة الرومانية وفقاً لرؤيتها، حكاية الأباطرة الذين عبروا الممر: زينون والإسكندر الكبير، ومن بعدهما مارك أنطوني، صديق القيصر، والإمبراطور الروماني جوليان.

وفي لبنان تحكي النقوش والآثار حكايات لانهاية لها عن القادة الذين جاؤوا إلى الشرق الأوسط خلف أحلامهم وأمانهم، التي عاش بعضها فترة ما، وارتطم البعض الآخر في الصخور، أو انطفاً على السواحل. وقد جاءت أكثرية القادمين عبر أشهر ممرين مائين في التاريخ: الدردنيل وقناة السويس. الأولى، طبعاً، هي الأكثر قدماً وربما الأكثر أهمية. فقد أدى إغلاق قناة السويس بعد العام 1967 في وجه الملاحة الدولية إلى أن العالم أخذ يبحث عن بدائل لحركة النقل، خصوصاً في حقل النفط، أما مضائق الدردنيل فلا يستطيع المرء أن يتصورها مغلقة من دون أن يحدث ذلك أزمة عالمية كبرى في السلم أو في الحرب.

وبسبب التنافس الفرنسي - البريطاني - الروسي في الشرق الأوسط طوال قرنين على الأقل، توصل البريطانيون والفرنسيون إلى قناة بترك هذا الممر الدولي المائي في ظل الحماية التركية، ولكن من خلال اتفاقات ومعاهدات دولية (مؤتمر مونترو،

سويسرا، العام 1936). وقد انضم الأميركيون إلى الموقف الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، ودافعت تركيا عن حقها في السيطرة على الدردنيل منذ العام 1356 وخاضت من أجل ذلك عشر حروب في قرن واحد. كما خاضت حربين بريتين ضد جيوش زاحفة من مصر في الجنوب: نابوليون في العام 1799. ومحمد علي في العام 1833 الذي وقف في بورسة على مقربة من المضائق. وخاضت تركيا خمس حروب ضد روسية في الأعوام 1806، 1828، 1853، 1877 و1914. وخاضت تركيا حربين ضد قوى بحرية قادمة من المتوسط: إيطالية في العام 1911 والبحرية البريطانية - الفرنسية في الحرب العالمية الأولى. وتحالفت تركيا 4 مرات مع بريطانيا وفرنسة ضد الخطر البري القادم من البلقان، كما تحالفت مرتين مع روسية ضد الخطر البري القادم من مصر.

انتهى العمل في قناة السويس في العام 1869. إلا أن تاريخها يعود إلى أربعة آلاف عام. فقد أمر الفراعنة بحفر قناة بين النيل وخليج السويس سميت «قناة الفراعنة»، ثم أطلق عليها بعد ذلك اسم «قناة داريوس»، وفي النهاية سميت «قناة أمير المؤمنين». وعندما سدت الإمبراطورية العثمانية الطرق البحرية في وجه الآخرين، راح الإستراتيجيون الإسبان والبرتغاليون يبحثون عن طرق بديلة إلى الشرق الأقصى، وهكذا اكتشفوا أميركة بطريق الصدفة.

في البداية كانت الحرب من أجل الشرق الأوسط تدور عادة حول الممرات المائية، إلا أنها تحولت فيما بعد إلى التنافس على الطرق البرية، ثم الخطوط الحديدية. وقد خطط العثمانيون مثلاً للخط الحديدي بين الآستانة وبغداد من أجل ربط أرجاء الإمبراطورية بالعاصمة الإدارية، ولأسباب إستراتيجية أيضاً. إلا أن المشروع أثار حفيظة القوى السياسية المتطلعة إلى المنطقة بلا استثناء. ولم تتطلع العواصم الأخرى إلى هذا الطريق الثابت على أنه مجرد مشروع زراعي أو مبنى بلدي ضخم، بل رأت فيه طريقاً إلى الغزوات المقبلة، وإلى احتلال المزيد من المواقع الإستراتيجية.

هذا الخط الحديدي، الذي يرسم في تصميمه خطأً بيانياً للصراعات السياسية في أوروبا آنذاك، سماه البعض أيضاً خط برلين - بغداد! ولذلك طبعاً أسباب أخرى.

فقد برز المشروع أول مرة حين تبناه البنك الألماني (دويتش بنك) في العام 1888، حين التزم للحكومة العثمانية بإقامة الخط الحديدي للأناضول، بين إسطنبول وكونيا. وقد بلغ الخط أنقرة في العام 1892 وكونيا في العام 1896. وفي العام 1899 تمت الموافقة على مده حتى بغداد، لكن حتى العام 1908 لم يكن قد وصل إلا إلى إيغزلي، وعند ذلك بدأ التفكير فيه كمشروع أوروبي مشترك (ألماني - فرنسي - بريطاني) لتطوير الشرق الأدنى. لكن سرعان ما تحول هذا المشروع الاقتصادي إلى قضية سياسية بين القوى الأوروبية المتطلعة إلى إمكانات الشرق الأدنى الإستراتيجية والطبيعية، فقد حاربه الروس على أساس أنه يخدم «عدوهم التقليدي»: الأتراك. وأيده البريطانيون ثم حاربوه. وكذلك اختلف الموقف الفرنسي منه غير مرة.

ثمة ظاهرة ثابتة تقريباً في التاريخ وهي أن القوى القادرة على استخدام الطرق البحرية كانت غالباً تتصدر على الدول التي لا تملك سوى الطرق البرية. وبعض الأمثلة على هذه القاعدة العامة: اليونانيون في طروادة، وهزيمة فارس (إيران) أمام اليونانيين في معركة سالاميس وانتصار روما على قرطاجنة. وقد انتصرت بريطانيا على أعدائها الأوروبيين وفرنسة نابوليونية، بسبب سيطرتها أو امتلاكها الطرق البحرية. وفي الحرب العالمية الثانية ظلت هذه القاعدة على حالها حين انتصر الحلفاء في المغرب العربي بسبب الدعم البحري، وحين أقامت أميركة «جسر الانتصار» بين المحيط الهادي والشرق الأوسط.

لقد أخفق وليم الثاني وفرنسيس جوزف في الحرب العالمية الأولى، كما أخفق هتلر وموسوليني في الحرب العالمية الثانية، لأنهم لم يملكوا في بداية هذه الصراعات الكبرى طرقاً بحرية كبرى! لقد تكررت هزيمة هينسبك ونابوليون مرة أخرى. فقد هُزم الاثنان على الرغم من كل الانتصارات في المتوسط من قبل أعداء يملكون التفوق في هذا البحر الرائع. ولم تكف هذه القاعدة عن تكرار نفسها في الشرق الأوسط على الدوام: مثل اليونانيين؛ والفرس؛ والإسبان؛ والبرتغاليين؛ وجنوى والبندقية في مواجهة العثمانيين. ومثل الروس؛ والفرنسيين والبريطانيين في القرن التاسع عشر.

هذا القرن شهد بداية عصر الطيران، الذي لا يخضع للأمواج العاتية وحالة الطقس. لكن الطيران لم يقلل من أهمية الشرق الأوسط الإستراتيجية، بل على العكس زاد فيها كثيراً. وفي مرحلة ما كانت القواعد الجوية البريطانية والأميركية تملأ المنطقة من المتوسط إلى الأطلسي. وقد بدأ عصر الطيران مع عصر النفط والطاقة واعتماد الغرب على حقول المنطقة في حياته اليومية. وباكراً أو مبكراً في العام 1945 قال الملك عبد العزيز للرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت حين التقيا على متن بارجة أميركية في السويس: إنَّ «الذي يملك الطريق إلى حقول النفط الراكدة في الشرق الأوسط، سوف يملك المقدر على صنع الحرب أو السلام». وقد وصف الجيولوجيون الأميركيون الشرق الأوسط بأنه: «مركز وقلب إنتاج النفط العالمي»، وقالوا: إنَّ فيه «أضخم احتياطي من النفط العالمي بما لا يستطيع أحد تخيله» وإنَّ البحث عن النفط هناك «هو أكبر مشروع أميركي للبحث عن الثروات الطبيعية في التاريخ».

كان جورج كليمنصو قد تطلَّع إلى النفط من وجهة نظره ومن مصلحة فرنسا، ولذلك قال هو أيضاً: إنَّ النفط هو «الكلمة الأخيرة في قضايا الحرب والسلام». وبسبب هذه الثروة اندفعت هذه المرة الشركات الغربية نحو المنطقة، وليس الأساطيل. وفاز الأميركيون بحقول السعودية، فيما تقاسموا مع بريطانية حقول إيران، وفي العراق كانت هناك حصة إضافية للفرنسيين والهولنديين. ولا يزال النفط، على الرغم من دخول العالم العصر الذري، هو العصب الأساسي للطيران والبحرية وأي سلاح بري. كلما بدا أنَّ أهمية الشرق الأوسط قد تتخفَّض تبين أنها أضافت إلى نفسها أهمية أخرى.



منذ أن وعيتُ على القراءة وأنا أقرأ أو أسمع عن شيء اسمه «المسألة الشرقية» وحين كبرت قرأت كثيراً لكي أستطيع أن أحدد لنفسي ما هو معنى «المسألة الشرقية»، أو «المسألة الشرق أوسطية» كما ذهب بعض الكتاب الأميركيين. وفي نهاية الأمر توصلت إلى قناعة، ازدادت أو ترسخت مع حرب البوسنة في بداية هذا العقد، بأنَّ المسألة الشرقية هي مسألة الأقليات المسيحية في الشرق الإسلامي والأقليات المسلمة

في الغرب المسيحي. ومع أن بعض المؤرخين يفضل أن يرد المسألة الشرقية إلى ما قبل الإمبراطورية العثمانية، فالواقع أنها مرتبطة بالترتيب والتراتب الجغرافي والتاريخي الذي رافق قيام الإمبراطورية العثمانية ثم رافق تفككها منذ نهايات القرن الماضي، وها نحن نشهد في نهاية القرن العشرين كيف أن ترسبات الحقبة العثمانية تتفجر من جديد في بلاد البلقان والقفقاس على السواء.

يُعنى «جنرالات الشرق» بالمرحلة الواقعة بين الحربين، أي المرحلة التي تكون خلالها - سياسياً وجغرافياً - «الشرق الأوسط» في مفهومه ومنظوره الحالي. وبالتالي فإن «المسألة الشرقية» هنا هي ما يصفه الأميركي وليم ل. لانغر «بالترتيبات التي ظهرت في القرن العشرين ونشأت عن الحرب العالمية الأولى». ذلك أن الأحداث السياسية والعسكرية التي وقعت في سورية وبلاد ما بين النهرين (العراق) أحدثت تغييراً أساسياً في المفهوم الجغرافي والمعنوي «للمسألة الشرق أوسطية» كما تعارف عليها الغرب. وحين ظهرت القضية الفلسطينية بوصفها مأساة عربية وتحولاً ديموغرافياً، تسارعت الدول الكبرى إلى الاعتراف بها، وصار «للمسألة الشرق أوسطية» بعد آخر مختلف تماماً. وبين قيام إسرائيل وتوقيع اتفاق 13 أيلول/سبتمبر 1993 في حديقة البيت الأبيض، كانت أي إشارة إلى «قضية الشرق الأوسط» تعني بالضرورة القضية الفلسطينية والحروب التي خاضها العرب أولاً من أجلها، ثم من أجل استعادة الأراضي العربية التي احتلت في العام 1967.

على أن المسألة الشرقية في بداية القرن قامت يوم استطاعت بريطانيا، بمساعدة قوات كبرى من الهند وأستراليا ونيوزيلندا (تدعمها فرنسا إلى حد ما) أن تهزم تركية وحليفها الأوروبية التقليدية، ألمانيا، ونتيجة لهذه الهزيمة توقف فجأة الاندفاع الألماني نحو الشرق، أو ما سماه الألمان (Drang Nach Osten) أي «البحث عن الشرق»، كما تراجعت الإمبراطورية العثمانية نحو بلاد الأناضول. ومع ذهاب تركية العثمانية قامت أو ظهرت أول مرة حركة القومية العربية، التي لقيت بادئ الأمر تشجيعاً من بريطانيا لكنها عادت فدخلت معها في صدام دموي خلال معارك الاستقلال. وقد أسهم العرب في الزحف البريطاني على فلسطين لكنهم اكتشفوا فيما بعد أن القوى

الحليفة (1916) أي بريطانية؛ وروسية؛ وفرنسية؛ وإيطالية كانت قد عقدت اتفاقات سرية فيما بينها على تقاسم مناطق النفوذ بعد الانتصار على العثمانيين. وبموجب هذه الاتفاقات ينال البريطانيون العراق، والفرنسيون سورية ولبنان، ولا يكون الحكم العربي هناك أكثر من مظهر رمزي. لكن الفرنسيين والبريطانيين ما لبثوا أن تنازعا فيما بينهم توزيع السلطة وانتهى الأمر إلى انتداب بريطاني في العراق وفلسطين، وانتداب فرنسي في سورية ولبنان، ومن بين الانتدابات الأربع تحول انتداب فلسطين إلى ما عرف بـ«وعد بلفور» في تشرين الثاني/نوفمبر 1917، الذي أدى في نهاية المطاف إلى قيام إسرائيل، لأن «الوطن القومي» الوارد في بيان بلفور أغفل عمداً الإشارة إلى العرب كما أغفل تماماً تحديد «الوطن القومي» وامتداداته.

اتفق المؤرخون الغربيون على القول: «إن الشرق الأوسط ولد في النزاع». و«الشرق الأوسط» الذي نعرفه اليوم، أي الذي ولد من الحرب العالمية الأولى، كلف الغرب نحو ربع مليون قتيل من أجل الانتصار النهائي على الأتراك. ومع ذلك فإن الغرب، الذي هو أوروبية آنذاك، اعتبر أن الجائزة تستحق هذا الثمن الباهظ في المال والأرواح. لقد توسعت الإمبراطورية البريطانية في كل الاتجاهات وعلى كل الطرق المؤدية إلى الهند، «جوهرة التاج»، كما انبسطت السلطة الفرنسية عبر المشرق وخلف أحلام بونابرت. وإذ طرح وودرو ولسون في واشنطن مبدأ تحرير الشعوب، لم تدخل لندن وباريس معه في مواجهة حول الأمر، بل كان من السهل تصوير الدورين البريطاني والفرنسي على أنه سعي إلى مساعدة العرب واليهود واليونانيين والأرمن.

ولم يكن هذا استعماراً بل «انتداباً» مطابقاً لكل شروط ومبادئ مؤتمر السلام. أي أن الدول العربية لن تكون «محميات» لدى الدولتين الكبيرتين وإنما هي تحت «الوصاية» كما يمكن أن يحدث لأي عائلة في بيت واحد، إلا أن العرب طبعاً أخذوا الوعد بالاستقلال على أنه وعد بالاستقلال، لا أقل ولا أكثر. وهكذا شهدت العقود اللاحقة في الثلاثينيات والأربعينيات بداية الصراع العربي من أجل الحرية مقابل المحاولات البريطانية والفرنسية للمحافظة على هذه المواقع الإستراتيجية النادرة التي استثمرت فيها أرواح الرجال وأموالهم.

هنا، في الشرق الأوسط، سوف يتعلم الغربيون مواجهة الحاجة الطارئة ليس إلى الغزو بل إلى الجلاء، إجلاء العسكر والرعايا على السواء. فالغزو عملية مبسطة واضحة لها قواعدها وقوانينها، أما الجلاء فهو معضلة لم تكن الدول التوسعية تحسب لها حساباً في السابق. بالإضافة إلى هذه الأمثلة التي ستتبع في كل مناطق العالم ومن قبل جميع الدول الكبرى فيما بعد، تعلمت لندن وباريس أيضاً، أو ازدادت فتاعة بأنه لا يمكن ترك شرق المتوسط من دون الحصول على ضمانات حاسمة للمنشآت النفطية والعسكرية على السواء، ذلك أن تحالفات الحرب الأولى بدأت تتغير تلقائياً. وها هم الإيطاليون يغازلون الألمان الآن. وها هي روسية السوفيياتية تحاول أن تطرق بوابة المتوسط بيد من حديد تماماً مثل روسية القيصرية التي حملت بالمياه الدافئة منذ بطرس الأكبر.

ولم يقتصر الصراع والتلمل والقلق والمواجهة على العرب وأهل الانتداب بل شهدت سورية واحداً من أسوأ الصراعات التاريخية بين بريطانية وفرنسة أيضاً.

ليس هناك إحصاء حقيقي لعدد المعاهدات والاتفاقات والقرارات والعقود الدولية التي تداخلت في حياة الشرق الأوسط وتاريخه. لكن كما دار تاريخ النصف الأخير من القرن العشرين في الجدل حول تفسيرات قرار مجلس الأمن رقم 242 (1967) ومعانيه ومضامينه وبنوده، هكذا دار النصف الأول من هذا القرن حول معاهدة سايكس - بيكو ووعد بلفور، ولم يكن أقل منهما شهرة الجدل حول معاني «مؤتمر السلام» في باريس ومعاهدة سيفر ومعاهدة سان ريمو.

انعقد «مؤتمر السلام»، كما هو واضح من اسمه، بعد نهاية الحرب العالمية الأولى التي كانت الاختبار التمهيدي لعملية الدمار الكوني التي سوف تبدأ بعد ذلك بعقدين تماماً. وقد تنادى إلى حضور مؤتمر السلام كل من استطاع الحضور! دبلوماسيون وجنرالات وصحافيون ورجال دولة ومحترفو تطبيقات وسواهم. ولم يكن الشرق الأوسط القضية الأولى في التجمع الباريسي، لكنه كان حتماً إحدى الأولويات الرئيسية، كما كان إلى حد بعيد «ضحية» القرارات الأخرى حول ألمانية وأوروبا الوسطى والقضايا التي كانت تشغل القارة آنذاك.

كان كل فريق يريد من مؤتمر باريس ما.. يريد! وقد أعلن لويد جورج في العاصمة الفرنسية أن كل ما يريده هو خير شعوب الشرق الأوسط وازدهارها، لكن الواضح أنه كان يريد أيضاً خير الإمبراطورية وازدهارها. وقد بدا واضحاً الآن أن جوائز الإمبراطورية هي مصر والعراق وبعض الجزيرة العربية وفلسطين وإيران وقبرص!. أي معظم الشرق الأوسط باستثناء سورية ولبنان! أما جورج كليمنصو فقد كان يأمل في السيطرة على مضائق الدردنيل، بالإضافة إلى سورية ولبنان و«جنوب بلاد الأناضول»، كما كان يحلم بوضع «مستشار» فرنسي على كتف السلطان التركي شبيه «بالمستشار» البريطاني في مصر! أما الضيف الجديد والأكثر إثارة للاهتمام في المؤتمر فكان بالتأكيد الرئيس الأميركي وودرو ولسون الذي عبر الأطلسي على ظهر الباخرة «جورج واشنطن».

كان الرجال الثلاثة يحملون ثقل القرار الدولي، على الرغم من أن الولايات المتحدة لم تكن قد دخلت أو وصلت إلى الشرق الأوسط بعد! وبين الحاضرين أيضاً كان الشريف فيصل الذي جاء إلى المؤتمر يسائل البريطانيين عن وعدهم بالدولة العربية المستقلة. وتمثل الأرمن بثلاثة وفود مختلفة. وجاء رئيس وزراء اليونان فينزيوس يبحث عن «اليونان الكبرى» واستعادة الإمبراطورية اليونانية بحيث تشمل الجزء الغربي من آسيا الوسطى وإسطنبول ومضائق البوسفور. وحضر رئيس الوزراء الإيطالي السنيور أورلاندو وفي ذهنه أن يعطى من بين أمور أخرى جنوب غرب آسيا الصغرى ومنطقة أزمير! وبالإضافة إلى كل هؤلاء السادة وأحلامهم فإن هناك رهطاً من رجال المصارف وأهل العلاقات العامة ومصدري السندات وبائعها! وفي القاعات المليئة بدخان السجائر الفاخرة والقصور القريبة من باريس تم بحث «مستقبل» الشرق الأوسط!. الجميع كانوا هناك إلا الأتراك الذين تحدث باسمهم الداماد فريد باشا مرة واحدة أمام المجلس الأعلى للمؤتمر.

لم يأت الأرمن وحدهم مختلفين إلى باريس بل اليهود أيضاً! فقد جاء حاييم وايزمان ومعه وفد من دعاة الفكرة الصهيونية للدفاع عن وعد بلفور وإدراجه في البيان النهائي حول الشرق الأوسط، في حين وقف في وجههم وفد يهودي من أشهر

أعضائه: أدوين مونتاغو؛ وكلود مونتيفيوري؛ وجاكوبي شيف ولويس مارشال! وكان بين هؤلاء أيضاً هنري مورغنتاو، السفير الأميركي السابق لدى الباب العالي وأمين اللجنة الوطنية للحزب الديموقراطي، الذي عارض الفكرة على أساس أن الصهيونية تعيق انصهار اليهود في المجتمعات الغربية. كما كان مورغنتاو يقول: إن إقامة دولة صهيونية في فلسطين سوف يطرح مسألة الازدواجية الوطنية. وهكذا وقّع مع 299 يهودياً أميركياً آخر التماساً إلى الرئيس الأميركي ولسون يناشده فيه عدم دعم قيام دولة يهودية.

لكن مؤيدي الفكرة الصهيونية هم الذين ربحوا عطف ولسون بالإضافة - طبعاً - إلى لويد جورج، الذي كان يخيفه أن يرى الأراضي المقدسة تحت «سلطة فرنسة الملحة العلمانية!». وكان في ذهن السياسي البريطاني طبعاً الإبقاء على فلسطين كقلعة لحماية السويس والمصالح البريطانية الأخرى. وقد لعبت الحركة الصهيونية على الوتر الحساس إذ أخذت تتعهد علناً بإبقاء الوطن القومي اليهودي ضمن الكومنولث البريطاني. وهكذا ضمنت بنود وعد بلفور معاهدات السلام وأقرتها عصبة الأمم.

كان مؤتمر باريس بداية الإطالة الأميركية العلنية على المنطقة التي ستبعد منها النفوذ البريطاني والفرنسي. وبناء على اقتراح من المستر بليس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، اقترح الرئيس الأميركي على المجلس الأعلى للمؤتمر تشكيل لجنة من ممثلين عن أميركة؛ وفرنسة؛ وبريطانية؛ وإيطالية تذهب إلى سورية؛ ولبنان؛ وفلسطين؛ والعراق وأرمنية للتحقيق في أوضاع هذه البلدان، وتضع تقريراً يمهّد للحكم الذاتي فيها. ووافق الإيطاليون والفرنسيون والبريطانيون على الفكرة بادئ الأمر لكنهم عادوا فغيروا موقفهم، فما كان من أميركة إلا أن أرسلت مندوبيها في اللجنة وحدهما، وكانا المستر هنري كنج، رئيس كلية أوبرلين، والصناعي تشارلز كرين، وقد عرفت هذه بلجنة كنج - كرين، وقامت في ربيع 1919 بجولة في سورية وفلسطين وتركية، ثم رفعت تقريرها في خريف ذلك العام وسط ترحيب عربي بمضامينه. غير أن فرنسة وبريطانية وقفتا في وجهه، ثم أصيب وودرو ولسون بمرض شغله عن المسألة تماماً.

لم يتوصل مؤتمر باريس إلى قرارات نهائية حول الشرق الأوسط، وبدت «معاهدة السلام» الموعودة بعيدة التحقيق أكثر من أي وقت مضى. ومع اشتداد وطأة المرض على ولسون لم تعد واشنطن متحمسة للمشاركة في أي انتداب أو وصاية خارجية. وكانت روسية خارج الصورة. وألمانية والنمسا كانتا في مناخ الانكسار. وإيطالية كانت غارقة - كالعادة - في الانقسامات الداخلية واليأس!. وهكذا بقيت مسألة الشرق الأوسط تلقائياً، في هذه المرحلة، بين يدي فرنسا وبريطانية، مع أن الوضع سيتغير جذرياً كلما اقترب العالم فيما بعد من طموحات أهل الحرب العالمية الثانية، في روما وبرلين وفيينا!

لكن الآن تحتل جيوش بريطانية وفرنسية المنطقة برمتها، ومع انتشار قوات الجنرال اللنبي في مصر وفلسطين وسورية بدأ واضحاً أن لندن سوف تعتبر ضمناً أن الشرق الأوسط جزءاً نهائيّاً من إمبراطوريتها، مع أن عدداً كبيراً جداً من العسكريين الذين جندوا خلال الحرب كانوا يحلمون بالعودة إلى الحياة المدنية، الأمر الذي أدى إلى حركة نقل وتسريح واسعة في صفوف القوات البريطانية. وفي الأشهر الأخيرة من العام 1919 انسحبت الفرق البريطانية عن الساحل اللبناني وحلت محلها فرق فرنسية، الأمر الذي أكد المخاوف العربية بأن تقسيمات سايكس - بيكو قد وضعت كي تطبق.

كانت الخلافات الفرنسية - البريطانية في حد ذاتها كثيرة إلا أن الصراع الأكثر علانية تركز حول نفط الموصل. وكانت شركة النفط التركية (75 بالمئة بريطانية، 25 بالمئة ألمانية) قد حصلت قبل اندلاع الحرب بأسابيع في العام 1914 على امتياز للتقيب عن النفط في الموصل، إلا أن اتفاقات سايكس - بيكو جعلت الموصل تحت رعاية فرنسية. ومنذ عام 1918 بدأ البريطانيون محاولة تغيير الوضع القائم، بأن عرضوا اقتسام النفط مع فرنسا في المستعمرات الأخرى، لقاء إبقاء الموصل ضمن العراق. ومن أجل الاتفاق على التفاصيل سافر مفاوضو البلدين إلى مدينة سان ريمو على الريفييرا الإيطالية حيث ستسوي المعاهدة التي ستحمل اسم المدينة الجميلة أوضاع النفط والأنابيب وما إليهما.

فتحت معاهدة سان ريمو الباب أمام تسوية أوسع نطاقاً مع الإمبراطورية العثمانية، فكانت معاهدة سيفر في آب/أغسطس 1920. التي بموجبها أقر الباب العالي بخروج سورية؛ ولبنان؛ ومصر؛ والعراق والجزيرة العربية من دائرة الإمبراطورية العثمانية. غير أن معاهدة سيفر انتهت قبل أن تبدأ، بل إنها لم تُقَرَّ تماماً، ولذا كان لا بد «للترتيبات» النهائية في الشرق الأوسط من أن تنتظر معاهدة لوزان العام 1923.



«لقد ولد»، هذا الشرق الأوسط إذاً، «في النزاع». وحين حلت بدايات القرن العشرين كانت آثار القرون الماضية لا تزال واضحة كالندوب على وجه المنطقة الجغرافية من أناضولية - أو بلاد الأناضول كما سماها العرب - إلى البحر الأحمر، إذ قبل سبعة قرون تقريباً كانت موجات الغزو المغولي وأوبئة الطاعون قد دمرت المدن وأبادت الشعوب وأجدبت الغابات وجففت قنوات الري، وحين جاء العثمانيون في القرنين الرابع عشر والخامس عشر لم يفعلوا شيئاً، أو ربما فعلوا القليل من أجل تغيير هذه الصورة المحزنة. وخلال خمسة قرون من الحكم العثماني لم تقم تلك الإدارة المركزية التي تستطيع إحياء قنوات الري، ونشر الزراعة، وحفر الآبار الضرورية. وباستثناء «الهلال الخصيب» الشرقي ودلتا النيل ظل العالم العربي جافاً مجرد لا يزرع من أرضه أكثر من 5 بالمائة، وظلت مواشيه وقفاً على الغنم والماعز القادرة على العيش على أي نوع من العشب.

وقد انتعشت الآمال في أرض الإمبراطورية مرحلة قصيرة مع قيام حركة «تركية الفتاة» بين عامي 1909 و1911، إلا أن النتائج لم تكن بحجم التوقعات. ثم ما لبثت الإمبراطورية نفسها أن انهارت، وأطل الغربيون من كل البوابات: فرق المشاة البريطانية - الهندية تدخل بغداد في أواخر العام 1917. وفرقة الخيالة البريطانية تدخل فلسطين في العام 1918. ورجال المارينز الفرنسيون ينزلون في بيروت في الأسابيع الأخيرة التي سبقت توقيع الهدنة! إنه الغرب يرث «رجل أوروبا المريض».

لكن قبل أن يصل هؤلاء إلى الأرض نفسها كان الفرنسي جورج بيكو، والبريطاني مارك سايكس قد وقعا اتفاقاً في شباط/فبراير 1916 على اقتسام المنطقة كمن يقتسم قطعة من الحلوى: سورية ولبنان لفرنسة، والعراق وشرق الأردن لبريطانية. ومن أجل منع أي «تعدٍ» في المستقبل أقر هذا الاتفاق في مؤتمر سان ريمو الإيطالي (قرب الساحل الجنوبي الفرنسي) في نيسان/إبريل 1920. ثم أقرته عصبة الأمم في جنيف في أيلول/سبتمبر 1922. وقد عكس التعديل الوحيد الذي أدخل على اتفاقات سايكس - بيكو، التفوق البريطاني العسكري في المنطقة حين أعطي انتداب فلسطين للندن بدلاً من أن يعطى لمجموعة من «الدول الحليفة».

كان «الانتداب» - بدلاً من «الحماية» - إقراراً بالمساعدة التي قدمها العرب في ظل الشريف حسين، في حملة الجنرال اللنبي على القدس (راجع الفصل المتعلق به). لكن عندما حاول الملك فيصل أن يقيم مملكته في دمشق عام 1920، لجأ الفرنسيون إلى تسيرهم الخاص لبنود الانتداب، فأقدموا على هدم نظامه ونفيه إلى الخارج، فيما قمع البريطانيون في خريف ذلك العام حركة مماثلة في العراق.

«الانتداب» لم يكن انتداباً على الإطلاق، لقد كان حكماً مباشراً مارسه البريطانيون والفرنسيون على السواء عبر نظام «المفوض السامي»، الذي حل محل المتصرف العثماني، لكن إلى جانب المفوض السامي سمحت «الإصلاحات» الأوروبية بإقامة أنظمة إدارية في بيروت؛ ودمشق؛ والقدس؛ وعمان وبغداد لتدير شؤون الأمن الداخلي - في الحالات العادية - والعدل والصحة وغيرها.

وبين العشرينيات وأواخر الثلاثينيات كانت خريطة المنطقة قد تغيرت، كما تغير شيء من مظهرها العام كذلك. إذ مع حلول عام 1939 قامت شبكة من الخطوط الحديدية التي امتدت من البصرة إلى بغداد، ومن هناك إلى أنقرة، كما شملت دمشق ويافا والقاهرة. وأقيمت في الوقت نفسه شبكة من الطرقات وأنشئت المستشفيات الحديثة وفتحت مئات المدارس الابتدائية والثانوية التي اعتمدت المنهج الأوروبي في الغالب.

وكان الفرنسيون، بسبب الحلم النابوليوني القديم، أكثر بدخاً وأكثر انخراطاً في شؤون التعليم، وحتى قبل حلول القرن العشرين كانت الحكومة الفرنسية تقدم إلى إرسالياتها الدينية في سورية نحو 800 ألف فرنك في العام، وفي سنة 1914 كان نحو 120 ألف تلميذ من أولاد المنطقة قد انخرطوا في المدارس الفرنسية. كذلك كانت الأموال الفرنسية التي صرفت في حقول أخرى تفوق في حجمها مصروفات بريطانية المقابلة. إذ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الفرنسيون قد صرفوا نحو 200 مليون فرنك على الطرقات والمنشآت العامة في سورية ولبنان. وبالتالي فإن اتفاق «مؤتمر السلام» على جعل فرنسا دولة الانتداب فيهما كان أمراً شبه طبيعي.

طبعاً لم يكن لبنان الحالي قائماً آنذاك. وبالتالي فإن خريطة الانتداب الفرنسي على سورية كانت تغطي منطقة شاسعة مساحتها 76 ألف ميل مربع وتمتد من تركيا في الشمال، إلى فلسطين في الجنوب. وكان غرب سورية ومعه لبنان يضم أجمل قطعة على المتوسط وسلسلة من الجبال الشاهقة والأنهر والأراضي الخصبة. أما سكان منطقة الانتداب الفرنسي الذين بلغ عددهم 3 ملايين نسمة في العام 1920 فقد كانوا خليطاً من الشعوب التاريخية: كالعُموريين والآراميين والحثيين والأكراد واليونانيين واليهود والأتراك والأرمن والمصريين.

في هذه المرحلة مدت خطوط الهاتف والتلغراف بين المدن الرئيسية، وظهرت الحركة الزراعية في أراضي سورية الشديدة الخصب، ووسع مرفأ بيروت بحيث أصبح أحد أهم مرفأئ الشرق وأقيمت معاهد التنقيب عن الآثار. لكن في الوقت نفسه حاول الفرنسيون أن ينقلوا مدن فرنسا، بكل عاداتها، إلى قلب المشرق العربي، وبلغ النفوذ الفرنسي (حيال العالم والعرب) أوجه في العام 1920. حين أطيح بالقوة العسكرية في تموز/يوليو من ذلك العام في مملكة فيصل الأولى التي لم تعيش طويلاً في دمشق، ونفي الملك نفسه إلى غير عودة. وإذ عززت فرنسا قوتها العسكرية في سورية إلى أقصى ما تستطيع، لم يكن هاجسها الحركة الوطنية فحسب بل كان هاجسها في الدرجة الأولى الخوف من أن يبعدها البريطانيون خارجاً، وبذلك خالفت أيضاً قوانين وبنود الانتداب الذي يفترض أن يكون مؤقتاً.

أقام الفرنسيون في المشرق حكماً متشديداً لم يترك للوطنيين شيئاً من السلطة سوى في أدنى مستوياتها. وقد نقلوا إلى المشرق ذلك النظام الذي أقامه المارشال لويس لايبوتيه في المغرب. ومعظم الضباط الفرنسيين الكبار الذين حكموا في المشرق كانوا قد عملوا من قبل تحت إمرة لايبوتيه في المغرب ولعل أشهر هؤلاء الجنرال هنري غورو، أول مفوض سام في سورية ولبنان، والذي كان قد خلف لايبوتيه في المغرب. كذلك كان الجنرال دولامونت الذي انتدبه غورو على مقاطعة حلب، قد جاء من منصب مماثل في مدينة مراكش. ومن بين المسؤولين الآخرين الذين انتقلوا من مناصب في المغرب إلى مناصب مشرقية، الكولونيل إدوار برومون والصحافي السابق روبير دولي الذي صار سكرتيراً مدنياً عاماً.

كان النظام الانتدابي موسعاً ومكلفاً على صورة النظام القائم في باريس: ولا بأس أن نسهب قليلاً في وصف هذه المرحلة، بسبب ما تعنيه طبيعة الكتاب وفترته الزمنية. لقد كان المفوض السامي في الواقع بمثابة رئيس الدولة في التركيبة الفرنسية: هو المسؤول الأول في شؤون الدفاع والخارجية وهو الذي يقر أو ينقض جميع القوانين الداخلية، وكانت مختلف قطاعات الحكم الإداري توضع تحت إشراف «السكرتير العام» المكلف بتصريف الشؤون اليومية.

وقد سعت فرنسا الانتدابية بالدرجة الأولى إلى تدمير أو تفكيك ما اعتبرته «أسطورة» الأمة السورية، فقسمت سورية إلى دول اتحادية، في حلب وجبل الدروز ولواء الإسكندرون واللاذقية. إلا أن النظام الاتحادي ما لبث أن أثبت فشله وأعدت باريس العمل بالدولة المركزية في سورية في العام 1924 لكنها أبقّت جبل الدروز خارجها. كذلك أبقّت «مستشاراً» فرنسياً لكل مسؤول وطني في سورية ولبنان، واستمر القضاة الفرنسيون في ترؤس المحاكم كما استمر الضباط في ترؤس جيشي البلدين. وحتى أواخر الثلاثينيات لم تكن سورية ولبنان فعلياً سوى محميتين فرنسيتين.

كان البريطانيون في الذهن الفرنسي دائماً، (وكذلك كان الفرنسيون دائماً في الذهن البريطاني) ولذلك صرفت فرنسا من الأموال من أجل الجاه السياسي ما يفوق بكثير فائدها الاقتصادية التي هي عادة قاعدة العمل الاستعماري. وعلى سبيل

المثال كان حجم التجارة الفرنسية مع المشرق في العام 1938 نحو 300 مليون فرنك، مع أن الانتداب كان قد كلف باريس 5 مليارات فرنك، ذهب أكثرها طبعاً - أربعة أخماسها - على التكاليف العسكرية، وقد وصف موريس باريس مناخ الإمبريالية الفرنسية في العشرينيات بقوله: «من أجل أن نكون متفوقين في عالم المثل، من أجل أن نسيطر على عقولهم ونفوسهم، هذا هو هدفنا. إن الآخرين قد يتفوقون علينا في حقل المال أو الحرب، لكن كل ما نطلبه هو الترحيب الذي يأتي من القلب!». لقد خسرت فرنسا معاركها العسكرية في أوروبا وها هي في المشرق تطلب «الترحيب» البديل، الذي يؤكد لها أن هزيمتها العسكرية لا تعني هزيمتها الحضارية أيضاً.

لكن بالإضافة إلى شاعرية موريس باريس، فإن فرنسا كانت ترمي من خلال وجودها في المشرق إلى تحقيق مجموعة من الأهداف السياسية والإستراتيجية: كالمحافظة على وضعها كقوة متوسطة، وحماية خطوطها البحرية والجوية إلى الشرق الأقصى، والدفاع عن خط أنابيب النفط الممتد من كركوك إلى طرابلس الذي كانت كميات الوقود المتدفقة منه تزود قواتها المسلحة. وفوق ذلك كله «كان من الأهمية القصوى بالنسبة إلى فرنسا أن تحتل سورية فعلياً، باعتبارها العصب المركزي للرأي العام السياسي العربي، ومدى ما له من تأثير على الإمبراطورية الفرنسية في شمال إفريقيا» كما يقول كتاب «أوروبا تغادر الشرق الأوسط».

بكلام آخر، كانت حكومات باريس المتعاقبة، في كل قرار تتخذه في سورية، تأخذ في الاعتبار رد الفعل في المغرب العربي، وبالتحديد في المغرب وتونس والجزائر، إذ من ناحية كان قمع الحركات الوطنية في سورية ولبنان يمكن أن يؤدي إلى التملل في بلاد المغرب لكن من ناحية أخرى فإن تشجيع المطالب الوطنية في المشرق كان يمكن أن يؤدي أيضاً إلى مطالب مماثلة في المغرب.

على أن هذه الإدارة المركزية المتشددة من ناحية، والإعمارية من ناحية أخرى، لم تحل دون انتفاض الحركة الوطنية في سورية. وفي ربيع وصيف 1920 برزت موجة من الاعتراض القومي الذي بدأ في تحويل خط التاريخ السوري. وغالباً ما كانت الأخطاء السياسية الفرنسية تغطي الإنجازات الإدارية. وسرعان ما بدأ انفصام هائل في

«المهمة التمديدية» (Mission civilisatrice) التي رفعها الفرنسيون كشعار، إذ ملأ الجنود السنغاليون شوارع المدن السورية واللبنانية بالبنادق والهرات، ونشرت مجلة «الصيد» يومها صورة كاريكاتورية لاتزال تفاخر بها وتعيد نشرها في مناسباتها الرئيسية، يبدو فيها رجل سنغالي يقف فوق صدر أحد المواطنين ومعه حربة ويخاطبه بلغة فرنسية مكسرة قائلاً: «لقد جئت لكي أمدنك».

حاول الفرنسيون بأساليب وطرق كثيرة، - من الرقابة إلى النفي إلى العزل - الحد من تصاعد الحركة الوطنية التي تحولت إلى ثورة عارمة في جبل الدروز في العام 1925. ثم لجأت باريس إلى أسلوب المراضاة حين أعطت لبنان في العام 1926 دستوراً جديداً ومزيداً من الحكم الذاتي. وفي أعقاب الثورة السورية أوفدت إلى المشرق مفوضاً سامياً مدنياً هو: (هنري بونسو) ومعه تعليمات بفتح باب التعاون مع المواطنين. وقد وضع بونسو صيغة الجمهورية اللبنانية الجديدة، لكن مشاريعه أخفقت في سورية التي أصرت على بقاء اللاذقية وجبل الدروز جزءاً لا يتجزأ من وحدتها، وعلى جلاء القوات الفرنسية فوراً.

في العام 1930 أصدر بونسو بياناً يعلن فيه قيام «الجمهورية» السورية يبقى لفرنسة السلطة على الشؤون الخارجية والدفاع وأمن الأقليات، وفي العام 1932 انتخب أول برلمان سوري، لكن حركة الاعتراض استمرت بكل الطرق والوسائل طلباً للاستقلال الكامل، وقامت أحزاب وتكتلات سياسية كثيرة تعارض الانتداب. وحين تولى رئيس حزب الكتلة الوطنية إبراهيم هنانو في كانون الأول/ ديسمبر 1935 تحول إضراب عام في دمشق إلى شبه ثورة امتدت إلى جميع المدن الأخرى، وفقد الانتداب أعصابه أمام الحدث، وأمر المفوض السامي الكونت دو مارتل باعتقال الزعماء الوطنيين وفرض الأحكام العرفية على كل البلاد.

إلا أن ذلك أيضاً لم يؤد إلى حل، وفي هذه المرحلة كانت فرنسا قد بدأت تواجه الخطر النازي في أوروبا (سنعرض للدور الألماني في الشرق لاحقاً) ولم يعد بإمكانها إبقاء عدد كبير من الجنود في المشرق. وفي شباط/ فبراير طلب الكونت دو مارتل من السياسي عطا الأيوبي ترؤس الحكومة السورية. وكان الأيوبي رجلاً معتدلاً مقبولاً من

الحركة الوطنية. كذلك رتب دو مارتل - الذي كان مفاوضاً قديراً - لتجديد المفاوضات حول المعاهدة السورية - الفرنسية ونظم رحلة إلى فرنسا شارك فيها أربعة من رجال الكتلة الوطنية.

إلا أن المفاوضات بدأت فاشلة من الأساس، إذ أصر الفرنسيون على إبقاء عدد كبير من قواتهم في البلاد، وعلى فصل جبل الدروز عن سورية، وهي شروط رفضها الوفد السوري المفاوض بلا حساب مهدداً بقطع الحوار، فما كان من دو مارتل إلا أن طار إلى باريس بنفسه في محاولة لتهدئة الأجواء. وفي حزيران/يونيو 1936 وصلت إلى السلطة في فرنسا حكومة الجبهة الشعبية التي كان وزير خارجيتها إيف ديبلو، ونائبه بيار فينو، وكان كلاهما معروفاً بعدائه للفكرة الاستعمارية، فتجددت المفاوضات مع سورية، ونجحت هذه المرة ووقعت المعاهدة السورية - الفرنسية بالأحرف الأولى في أيلول/سبتمبر من ذلك العام.

نصت المعاهدة على قيام شراكة تعاقدية بين دولتين مستقلتين مكان النظام الانتدابي، وكانت المعاهدة تشبه إلى حد بعيد المعاهدة بين العراق وبريطانية، ومصر وبريطانية، وتنص على «التشاور» في الشؤون الخارجية والمالية وحالة الحرب، حيث تعهد الوفد السوري بوضع كل الإمكانيات في تصرف فرنسا. كذلك أعطيت فرنسا بموجب المعاهدة الحق بقاعدتين جويتين وبإبقاء جيوش فرنسية على الأراضي السورية مدة ثماني سنوات أخرى. وتحولت المعاهدة التي أقرها البرلمان السوري في 27 كانون الأول/ديسمبر 1936 إلى أساس للتفاوض بين لبنان وفرنسا أيضاً. مع أن الاتفاق الفرنسي - اللبناني تضمن مفارقات كثيرة كمدته (25 عاماً قابلة للتجديد تلقائياً 25 عاماً أخرى) عدم تحديد أمكنة لانتشار القوات الفرنسية.

أدى الاتفاقان بلا شك - لكن إلى حين - إلى استقرار النفوذ الفرنسي في المشرق، وارتاحت إلى ذلك أحزاب اليسار الوسط في باريس. وخلال توقيع الاتفاق السوري - الفرنسي تحدث بيار فينو عن مستقبل العلاقات مع سورية ولبنان قائلاً إن الاتفاقيين ضمنا كرامة واستقلال البلدين كما ضمنا استمرار التعاون الفرنسي مع شعوب المشرق. إنه التوازن الذي سيضمن الوجود الفرنسي لكن فقط لسنوات قليلة مقبلة.

كيف يمكن العثور على التوازن الصعب بين سلطة انتدابية وقبول شعبي، في منطقة تغلي - منذ ذهاب العثمانيين، أو بالأحرى في المراحل الأخيرة من وجودهم - بالتيارات والحركات الاستقلالية والوطنية؟. هذا السؤال كان يطرحه البريطانيون على أنفسهم كما كان يطرحه الفرنسيون، على أن البريطانيين حاولوا أن يطبقوا في العراق، قبل الفرنسيين في سورية ولبنان، ما اعتبروه التوازن المثالي. والعراق - مثل سورية ولبنان، أو حتى أكثر منهما بقليل - كان يضم مجموعة من الأقليات والانتماءات المختلفة من أكراد وأتراك ويهود وإيرانيين وأشوريين وكلدان وغيرهم. وكان البريطانيون قد استكملوا احتلال العراق في نهاية الحرب العالمية الأولى وجعلوا الحكم في بغداد تابعاً لإدارة التاج في نيودلهي على أساس أن العراق إقليم هندي.

إلا أن هذا الأسلوب الاستعماري المباشر كلف بريطانيا الكثير. وفي العام 1920 قامت في أرجاء العراق ثورة عارمة فاقت الثورة السورية، الأمر الذي حمل لندن على إرسال تعزيزات قوامها 25 ألف رجل لتقمع التمرد الوطني. غير أن البريطانيين تعلموا في بغداد درساً سوف يطبقونه ما استطاعوا. وفي «مؤتمر القاهرة» الذي عقده في العام 1921 كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، لإعادة تقييم السياسة البريطانية في الشرق الأوسط، قرر خبراء الشؤون العربية أنه من الأفضل تجنب الدور القمعي الذي لجأ إليه الفرنسيون. وبدلاً من التسلح «بالحق الانتدابي» قرروا اتخاذ «مبادرة طيبة» بعرض الاتفاق أو المعاهدة على العراقيين. ولم تكن هذه «المغامرة» خطيرة كما بدا للإمبريالية بادئ الأمر. فالعراق لم يكن مهماً أو حيوياً بقدر ما كانت مصر بالنسبة إلى خط الدفاع البريطاني الإمبريالي. وفوق ذلك فإن تحميل النفقات العسكرية والإدارية للعراق نفسه، جاء في وقت كانت فيه لندن تعاني ضائقة اقتصادية داخل المملكة المتحدة. وهكذا وقعت المعاهدة في العام 1922. وأقرت بعد ذلك بعامين، وقد نصت على السماح بوجود عسكري أكثره جوي، وفي المقابل وافقت بغداد على العمل «بالنصيحة» البريطانية التي يقدمها المفوض السامي وإدارته في العلاقات الخارجية والشؤون المالية الداخلية وحماية الأقليات.

كانت التجربة حسنة بالنسبة لبريطانية. وقد قبلت عصبة الأمم علاقة المعاهدة على أنها موازية للانتداب. وما لبث أن تزايد عدد الخبراء البريطانيين في اضطراد، فانضموا إلى أولئك الذين بقوا هناك بعد انتهاء الحرب، وراحوا يقيمون شبكة واسعة من الطرق والمواصلات، كما أنشؤوا عدداً من المستشفيات، وأسسوا الشرطة، وعملوا على تطوير الزراعة. وكان الأسلوب البريطاني في التعاطي مع المواطنين أكثر ليونة من الأسلوب الفرنسي. ومقابل مدرسة لا يوتيه الصارمة في المغرب تعلم البريطانيون أمثولاتهم في السودان ومصر، وعلى الرغم من أن الإنجازات الفرنسية في المشرق فاقت بكثير المشاريع الإعمارية البريطانية، فإن العلاقة بين لندن وبغداد كانت أكثر سهولة.

على أن الملك فيصل الذي انتقل من سورية إلى عرش العراق لم يكف عن مطالبة الإنكليز بالاستقلال التام وإعادة النظر في المعاهدة، وبالفعل وعد البريطانيون في العام 1927 بدعم عضوية العراق في عصبة الأمم مع حلول العام 1932 «إذا بقي معدل التقدم على ما هو عليه». إلا أن هذا الحافز لم يغير الشعب العراقي كثيراً، وازداد أيضاً التذمر من تحمل المسؤوليات المالية عن المنشآت العسكرية البريطانية، والالتزام بتكاليف أسراب السلاح الجوي البريطاني في الداخل، كما بدأ الجيل العراقي الصاعد يتذمر من وجود الخبراء البريطانيين وكثرتهم.

كانت التغيرات السياسية في باريس تنعكس على سياسة فرنسا في سورية ولبنان، وكانت التغيرات السياسية في لندن تنعكس على سياسات بريطانيا في العراق، ومصر. وهكذا حين جاءت الحكومة العمالية برئاسة رمزي ماكدونالد في العام 1929، قطعت وعداً بدعم طلب العراق لعضوية عصبة الأمم في العام 1932، والوعد لم يكن هذه المرة مرتبطاً «بمعدل التقدم الحالي».

ومع أن الانتداب لم ينته بالسرعة المطلوبة إلا أن عملية انتقال السلطة إلى المواطنين سارت في نمط جيد، وبدا للمرة الأولى أن للحكومة الوطنية يداً شبه مطلقة في صرف المستشارين البريطانيين، إلا أن حركة التظاهرات والاعتراض على السلطة الانتدابية لم تتوقف في أي حال، الأمر الذي أقتع البريطانيين بضرورة عقد الاتفاق بعد مفاوضات صعبة انتهت في ربيع العام 1930، وكان الاتفاق ينص

على السماح للبريطانيين بالعمل العسكري على أرض العراق في «حال الحرب أو الحرب الوشيكة»، كما يسمح لهم - كما ذكرنا سابقاً - باستخدام الأرض العراقية للعبور الدفاعي، وبقاء الضباط البريطانيين لأغراض التدريب. إلا أن بغداد نفسها لم تعرف الكثير من الاستقرار السياسي في هذه المرحلة، إذ بين عامي 1932 و1948 شهدت الحكومات 45 تعديلاً وزارياً، في حين أن البريطانيين لم يخسروا شيئاً من المنافع الإستراتيجية. ومع توازن التجربة في العراق قررت لندن أن تنقل النموذج إلى مصر.

وإذا كانت مصر هبة النيل - كما قال هيرودوتس أول المؤرخين - فإنها كانت أيضاً الجوهرة الأخرى في التاج البريطاني بعد الهند، هنا أرض خصبة تمتد على مساحة 383 ألف ميل، ولا يفوقها مساحة سوى المملكة العربية السعودية من جهة، والسودان من جهة أخرى، لكن من حيث تعداد السكان فقد كانت مصر الدولة العربية الكبرى بلا منازع، إذ قارب سكانها 15 مليون نسمة في العام 1914. غير أن 13 ألف ميل مربع فقط كانت قابلة للزراعة في عرض مصر كلها، فيما ابتلعت الصحراء مساحات هائلة من هذه الدولة الواقعة بين المتوسط والبحر الأحمر على طرف إفريقية، وفي الحد بين مشرق العالم العربي ومغربيه.

وكان التنوع الاجتماعي في مصر شبيهاً بالتنوع في سورية والعراق. غير أن أكثرية السكان كانت من الفلاحين في عالم من الباشاوات و«العزب» أو المزارع. وقد انتشر الفقر والأوبئة في الوسط الفلاحي، من البلهارسية إلى التراخومة خصوصاً في وادي النيل. وسوف ننقل هنا أيضاً من كتاب «أوروبا تغادر الشرق الأوسط» الذي يقول عن تلك المرحلة: إن «من بين جميع الشعوب المستغلة والمتخلفة في الشرق الأوسط، لم يكن هناك ما هو غارق في الأسى مثل المصريين».

اتخذت مصر هويتها وطبعها من ممرين مائيين لا مثيل لهما في العالم: النيل وقناة السويس! وكان النيل - الذي يبدأ مسيرة الأربعة آلاف ميل في وسط إفريقية - مصدر الحياة الاقتصادية في مصر منذ البداية. ومنذ القدم كان ثلثا سكان مصر يعيشون دائماً ضمن هذا المستطيل الطبيعي الذي يشكل النيل والقناة - فيما بعد

- البالغ طولها مئة ميل وميل واحد، وكما أدى النيل دوراً في حياة المصريين أدت القناة أيضاً دورها. وثمة نظريات تقول إن التكاليف الباهظة التي تكبدها الخديوي إسماعيل في أواخر القرن التاسع عشر في شق القناة، هي التي أسهمت إلى حد بعيد في إفلاس نظامه، وحمله على تسليم آلية الضرائب والجباية إلى المراقبين الإنكليز والفرنسيين.

وفي العام 1882 حين أقدم غلادستون على إرسال تعزيزات بريطانية لقمع الحركة الثورية التي قامت في الجيش المصري، «وجد القنصل البريطاني العام السيد افلين بيرينغ نفسه - بين ليلة وضحاها - الرجل الفرد الأكثر نفوذاً في كل مصر». وقد أعطي بيرينغ - الذي أصبح فيما بعد اللورد كرومر - كل الصلاحيات «الاستشارية» من أجل «توجيه» أعمال الحكومة المصرية! لقد كانت تلك العلاقة «الاستشارية» بداية الحكم البريطاني المباشر.

بين عامي 1883 و1907 - العام الذي ذهب فيه إلى التقاعد - استحدث كرومر، من خلال «النصائح»، بعض إصلاحات مصر الإدارية المدنية. والواقع أن الخزينة المصرية في أيامه عادت إلى وضعها الطبيعي، بسبب الضرائب التي فرضها، والخفض في المصروفات، وفي هذه المرحلة أيضاً تضاعفت مواسم السكر والقطن ثلاث مرات، وأقدمت مصر بإشراف كرومر على توسيع نظام الري الذي بدأه محمد علي، وتم في العام 1902 بناء أول سد في أسوان، فبدأ مالكو الأراضي المصريون الاستفادة من مياه النيل خلال الصيف لأول مرة، وطرأت تحسينات أخرى على مستوى المعيشة في مصر مع أن المستفيدين منها كانوا قلة.

على أن احتلال السودان، الذي أصبح جزءاً من مصر منذ عام 1822، تم بصورة مختلفة. فقد استخدم البريطانيون المواجهة المسلحة ضد ثورة المهدي، ثم عادوا فاستخدموا القوة في العام 1898 بقيادة الجنرال هوراشيو هيربرت كيتشنر. ومن أجل أن تمنع أي تسلل فرنسي في المستقبل إلى السودان ومصر، عقدت بريطانيا اتفاقاً أصبح السودان بموجبه دولة ذات حكم ذاتي تعتمد على مصر وبريطانية معاً، لكن ذلك لم يكن سوى غطاء للحكم البريطاني المباشر.

في غضون ذلك استمرت لندن في توسيع حكمها ونفوذها في مصر. ومن خلال قناة السويس استطاع البريطانيون أن يخفضوا كلفة طرقهم البحرية إلى الشرق الأقصى بنحو الثلثين، وكذلك الوقت. وسرعان ما تحول هذا الممر المائي إلى شريان حيوي في ارتباط بريطانيا بالهند التي كانت قد أصبحت في العام 1913 سوق بريطانية الأول، وفي النصف الأول من القرن العشرين كان نصف الجيش البريطاني يتمركز في الهند، كما أن معظم ضباط الجيش الهندي الكبار كانوا من البريطانيين... لقد أصبحت قناة السويس بلا شك بوابة شبه القارة الهندية.

إذاً، ما كانت بدايته محاولة احتلال لحماية الاستثمارات والمكاسب الأوروبية في مصر، تحول إلى احتلال استعماري هدفه ضمان أمن بريطانيا البحرية! بل إن مصر كانت خلال الحرب العالمية الأولى تشكل الفارق بين الخسارة والربح، فقد مر عبر القناة 750 ألف جندي من القوات الإمبراطورية (بريطانيون، هنود، أستراليون، نيوزيلنديون) في طريقهم إلى الجبهات الأوروبية والعثمانية خلال أربع سنوات ونصف السنة من القتال، ولم تؤد الحملات التركية على القناة في عامي 1915 و1916 إلا إلى تأكيد أهميتها الإستراتيجية لدى البريطانيين. ولذا ما إن اندلعت الحرب حتى ألغت بريطانيا كل غموض في علاقتها مع مصر وأعلنتها محمية لها.

كانت بريطانية تهدف من خلال ذلك إلى إنهاء العلاقة العثمانية بمصر، غير أنه في هذا الوقت كانت الحركة الوطنية تتململ داخل البلاد. ولم تكن هذه الحركة مقتصرة على الطبقة العاملة بل انتشرت خصوصاً في صفوف الصناعيين والأغنياء الذين رأوا - كما يقول جان لاكوتور - أن بريطانيا لن تسمح لهم بالتوسع في أعمالهم التجارية بسبب مصالحها في هذا المجال.

قامت حركات استقلالية كثيرة قبل الحرب العالمية الأولى أيضاً. وقد واجهتها بريطانيا ببعض «التنازلات» الإدارية، مثل الجمعية التشريعية التي قامت في ظل كيتشنر، لكنها أغلقت خلال الحرب، كما أغلقت الصحف، وسُجن السياسيون أو أبعدها إلى المنفى. «وبعدما انتهت الحرب عمت النقمة الشعبية الراكدة مصر، وأعرب الناس عن الثأر الكامن منذ وقت طويل، وكل ذلك في بلد معروف سابقاً بأن شعبه هو الأكثر لطفاً ووداً في الشرق الأوسط».

عثرت الحركة الوطنية على زعيمها خلال الحرب: سعد زغلول باشا. كان سعد زغلول باشا محامياً عادياً من أبوين فلاحين، وسيماً، طويل القامة، وألمع خطيب في حياة مصر آنذاك، وكان قد تزوج من ابنة مصطفى فهمي باشا (رئيس الوزراء في ظل كرومر)، كما عمل فترة طويلة وزيراً للتربية أيام كرومر، وأصبح بعدها وزيراً للعدل ونائباً لرئيس المجلس، ولذلك نظر الكثيرون إلى سعد زغلول بادئ الأمر على أنه متعاون مع البريطانيين، لكنه ما لبث أن برز كزعيم وطني فريد تسيير خلفه مصر الطامحة إلى الاستقلال. وأكثر ما أثار سعد زغلول ورفاقه أن تكون لفصيل الأول حكومته في سورية وأن تبقى مصر، التي انضمت إلى الحلفاء منذ اندلاع الحرب، مجرد محمية بريطانية.

حين انتهت الحرب طلب سعد زغلول من السيد ريجينالد وينغيت، المفوض السامي البريطاني، الحق بأن يذهب إلى لندن لطرح قضية مصر، فوافق وينغيت ورفضت لندن، فقامت في إثر ذلك حركة اعتراض واسعة النطاق، فنضى البريطانيون سعد زغلول ورفاقه إلى مالطة، لكن التظاهرات لم تتوقف في القاهرة والإسكندرية، الأمر الذي حمل البريطانيين على إرسال تعزيزات لقمعها. وفي العام 1919 أعدمت السلطات البريطانية بالرصاص نحو 30 وطنياً اتهموا بنسف المنشآت. ومع أن نفي سعد زغلول لم يطل إلا أن الاحتجاجات استمرت بعد الإفراج عنه وعن رفاقه، وفي نهاية الأمر أرسلت لندن إلى القاهرة «لجنة تحقيق» برئاسة اللورد ميلنر كان يعتقد أنها سترفع توصية بجعل مصر «دولة ذات حكم ذاتي تحت الحماية البريطانية» لكنها بدلاً من ذلك أوصت بالاستقلال الفوري.

لكن الاستقلال سيكون مربوطاً، أو مشروطاً - بالتأكيد - بمعاهدة تحالف تنص على أن «توجه» بريطانية سياسة مصر الخارجية وأن تحتفظ بوجود عسكري دائم لحماية الطرق ووسائل المواصلات الإمبراطورية، وأن يكون لها الحق في حماية بعض الأجانب القاطنين في البلاد. هذه الصيغة التي تمت في العراق، عرضت أيضاً على الحكومات المصرية المتعاقبة بين عامي 1920 و1936.

إلا أن الاقتراح البريطاني لم يلقى الترحيب المطلوب في القاهرة . وسافر سعد زغلول إلى لندن هذه المرة ليبلغ السلطات أن أقصى ما يمكن أن تقبل به الحركة الوطنية هو أن تبقى القوات البريطانية في منطقة القناة وحدها، كما أصر على أن جميع الأجانب يجب أن يكونوا خاضعين للقوانين المصرية، وطالب بأن تشارك الحكومة المصرية في إدارة شؤون السودان، غير أن لندن المزهوة بالانتصار في الحرب رفضت مطالب الزعيم المصري، خصوصاً في ما يتعلق بالسودان، لأن عقلها كان على النيل الذي لم تُرد أن يقع تحت السلطة المصرية وحدها.

كانت قضية استخدام مياه النيل قد أثرت أول مرة في العام 1913 عندما شرعت حكومة الخرطوم في بناء سد للمياه عبر النيل الأزرق، وقد أثار ذلك فزع مصر من أن تمنع السودان تدفق النهر العظيم وتتركه يخصب في أراضيها وحدها، لقد كان القطن، وكانت مواسم القطن هي كل شيء بالنسبة إلى مصر آنذاك. وعشية الحرب الأولى كان القطن يشكل 94 بالمئة من مجموع الصادرات المصرية كلها. ويبدو أن اللورد ميلنر (وزير المستعمرات) لم يغفل هموم مصر، إذ اقترح في الملحق الذي وضعه عن تحقيقاته، إنشاء لجنة مصرية - سودانية «تضمن حصول البلدين على الكميات الكافية والمضمونة من المياه»، لكن الإنذار المبطن كان واضحاً أيضاً: لا بد من احترام كرامة السودان كدولة منفصلة.

ظل البريطانيون والمصريون منقسمين حول موضوع السودان بقدر انقسامهم حول استقلال مصر، وشعر ميلنر عن قرب بمدى تغير الأزمان حين اجتمع إلى الجنرال اللنبي، الذي أصبح مفوضاً سامياً في مصر، وأقرا معا بأن كلمة «محمية» أصبحت عبئاً ثقيلاً جداً في زمن «الانتداب» و«المعاهدات»، فإذا لم يكن سعد زغلول مستعداً للقبول بعد الآن بالشروط البريطانية، لا بد لميلنر واللينبي إذاً من إنهاء وضع «المحمية» من جانب واحد، وقد فعلت لندن ذلك حقاً في شباط/فبراير 1922. إذ أعلنت مصر دولة مستقلة، لكن البريطانيين احتفظوا لأنفسهم بـ(1) المحافظة على سلامة الاتصالات الإمبراطورية و(2) الدفاع عن مصر ضد كل عدوان خارجي و(3) حماية المصالح الأجنبية والأقليات في مصر و(4) الإبقاء على الوضع الخاص للسودان.

قبلت الحكومة المصرية الإعلان البريطاني على أساس النوايا الحسنة، وانصرفت على الفور إلى وضع دستور وطني، وفي آذار/مارس 1923 أعلن السلطان فؤاد ملكاً على مصر (والسودان)، وبعد أشهر صدر قرار ملكي بالدعوة إلى انتخابات عامة. خلال الفترة الانتقالية هذه انتقد سعد زغلول التدخل البريطاني المباشر في شؤون مصر، لكنه قبل قضية الدعوة إلى انتخابات عامة متزعماً حزب الوفد في المعركة، وبالفعل فاز الوفدون في انتخابات 1924 بأكثرية ساحقة وأصبح سعد زغلول رئيساً للوزراء في كانون الثاني/يناير من ذلك العام، غير أنه لم يكف عن معارضة السلطة البريطانية في مصر والسودان معاً.

توفي سعد زغلول باشا في العام 1927. وترأس حزب الوفد مصطفى النحاس باشا، أقرب مساعديه. وفي أيامه (1929) وقع البريطانيون مع السودان ومصر أهم الاتفاقات حول اقتسام مياه النيل بين الدولتين، كذلك راح الملك فؤاد يطيح بالحكومات الوفدية، وانصرف المصريون إلى حين عن الصراع مع بريطانيا التي راحت تتفرج على الصراع بين القصر والوفد.

لم يكن الساسة المصريون في تلك المرحلة يعتقدون أن بريطانيا يمكن أن تجلو عن القناة، أما مصر نفسها فإن جميع السياسيين طالبوا بريطانيا بالجلء عنها، بشكل أو بآخر. وإذا كان النيل رثة مصر فإن القناة كانت رثة الكومنولث. وكانت أهمية القناة كشریان تجاري تزداد مع السنين وليس العكس، وفي العام 1935 بلغ معدل السفن التي تعبرها نحو ستة آلاف ناقلة حمولة 32 مليون طن، نصفها تماماً، أي نصف السفن ونصف البضائع - بريطاني. وبالإضافة إلى الأهمية التجارية، كانت القناة تؤمن للبحرية الملكية سرعة الوصول إلى جميع المستعمرات، ومن ثم تربط فيما بينها وتضمن ولاءها، كما كانت القوات المتمركزة في القناة تدعم النفوذ البريطاني في حوض المتوسط برمته وتعززه.

وكانت بريطانيا قد استثمرت حتى العام 1935 نحو 400 مليون جنيه، نصفها في مصر وحدها: في البنوك والقطن والشركات العقارية وغيرها. وكانت «الطريقة المثلى» لحماية هذه المصالح، الوجود البريطاني العسكري على ضفتي القناة وفي

الموانئ الأخرى، وهكذا شكلت القناة عنواناً دولياً هائلاً بالنسبة إلى بريطانيا كدولة تجارية ودولة عسكرية معاً.

لقد علق في أذهاننا جميعاً أن الدول «الأوسطية» في أوروبا كانت بريطانيا وفرنسة، لكن الواقع أن الدول التي حاولت الوصول إلى الشرق والبقاء فيه لم تكن أقل أهمية، ولعل الخوف من مطامع موسوليني، الذي احتل أثيوبية وارتكب فيها فظائع لا تنسى، هو الذي دفع حكومة الوفد في مصر أو أقتنعها بالإبقاء على علاقات «عادية» مع بريطانيا، فقد شعرت مصر بعد وصول الدوتشي وقواته إلى أديس أبابا أن طموحاته لن تتوقف هناك، كذلك كانت القاهرة تدرك أن ثلاثة من الأنهر الرئيسة التي تصب في النيل (النيل الأزرق، أتابارا، سوبات) تتبع أيضاً من أثيوبية.

كانت بريطانيا تخشى بدورها أحلام موسوليني التوسعية ليس فقط في إفريقية، بل في كل مكان. إلا أن اتفاقها مع مصر كان يمنعها من نقل المزيد من الدفاعات والأسراب إلى الأراضي المصرية إلا في حالة الحرب، كما أنها أصبحت أكثر حرصاً الآن على ألا تحرك التملل في أوساط الشعب المصري... وهكذا بدأ البحث عن اتفاق أو معاهدة جديدة في مصلحة الفريقين. لكن قبل أن تبدأ المفاوضات المتفق عليها في العام 1936 توفى الملك فؤاد وخلفه ابنه، الملك فاروق، فأجريت انتخابات جديدة نال فيها الوفد أيضاً الأكثرية الساحقة، وكلف مصطفى النحاس باشا تشكيل الحكومة الجديدة.

من غرائب المصادفات التاريخية أنه حين بدأت المفاوضات مع حكومة النحاس في لندن كان وزير خارجية بريطانيا آنذاك السيد أنطوني أيدين «الذي أظهر الكثير من التفهم والتألف»، وبعد عشرين عاماً تماماً سوف يقود أيدين الحملة على مصر في حرب السويس، لكن هذه المرحلة لا تعني المقدمة ولا الكتاب في أي حال.

في 26 آب/ أغسطس 1936 وقّعت مصر وبريطانية معاهدة التحالف وكان أهم بند فيها - بالتأكيد - أن الاحتلال البريطاني لمصر انتهى. فقد اعترفت لندن رسمياً الآن بسيادة واستقلال مملكة مصر، كما تبنت طلب مصر للانضمام إلى عضوية

عصبة الأمم. ومنذ ذلك التاريخ لم تعد بريطانية تتمثل في القاهرة بمفوض سام بل بسفير، واحتراماً لسيادة مصر وافق البريطانيون على سحب قواتهم من التجمعات السكانية، خصوصاً من القاهرة والإسكندرية.

مقابل هذه «التنازلات» حصلت لندن على مكاسب لا تقل أهمية على الإطلاق، منها السماح للسلاح الجوي البريطاني باستخدام الأجواء المصرية متى شاء في حالات الحرب والسلم، كذلك منحت أسراب وسفن السلاح الجوي الملكي في المتوسط حرية غير محدودة باستخدام ميناء الإسكندرية، وحتى في زمن السلم سمح لنحو عشرة آلاف عسكري باتخاذ مواقع على ضفتي القناة، كما سمح للطائرات البريطانية باستخدام مدرجات للهبوط في المنطقة. وتعد المعاهدة بالدعم المصري الكامل وحرية استخدام الأراضي والمياه المصرية وجميع الموانئ والطرق «في حال الحرب أو خطر الحرب». وتجنبنا المعاهدة بصورة عامة الإشارة إلى موضوع السودان، إلا أن التنازل الذي أعطي لمصر هو النص القائل بأنه يتعين على بريطانية تسمية موظفين مصريين أو بريطانيين في السودان، في حال عدم توافر الكفاية في موظفين سودانيين لمناصب إدارية معينة، كذلك رفعت قيود الهجرة المصرية إلى السودان.

كانت هناك مسألة أكثر أهمية بالنسبة إلى كرامة المصريين هي مسألة الامتيازات الممنوحة للأجانب منذ أيام الحكم العثماني، وبموجب هذه الامتيازات كانت هناك حقوق قضائية ومالية خاصة للأوروبيين، وفي منتصف القرن التاسع عشر كان الألوف من اليونانيين والإيطاليين والفرنسيين والبريطانيين يشكلون دولة ضمن الدولة في مصر، إذ سيطروا على التجارة والاقتصاد دون أن يكونوا مسؤولين تجاه المحاكم المصرية. وفي أواخر القرن الماضي أنشئت محاكم مشتركة من الأوروبيين والمصريين لكن السيطرة الأوروبية لم تتغير. وحتى حين ألغت تركية مصطفى كمال سياسة الامتيازات في مؤتمر السلام الذي عقد في لوزان في العام 1923 ظل معمولاً بها في مصر! المعاهدة المصرية - البريطانية الجديدة وضعت الخاتمة لهذا الفصل من السياسة الاستعمارية، وبدأت الاستعدادات لإلغاء المحاكم المشتركة. أما مدة المعاهدة كانت 20 عاماً.

تم الاحتفال بتوقيع المعاهدة في 10 داونغ ستريت بحضور مندوبين عن الأحزاب المصرية الثلاثة عشر. في دفاتر التاريخ أيضاً أن أنطوني أيدن ألقى يومها كلمة جاء فيها: «إن مناسبة توقيع هذه المعاهدة هي المرة الوحيدة التي ظهرت فيها صورتني على مجموعة من الطوابع البريدية وكانت هذه طوابع مصرية». وفي تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام أقر البرلمان في البلدين المعاهدة بأكثرية ساحقة، لقد انتهى بذلك 54 عاماً من الاحتلال البريطاني لكن استقلال مصر الكامل كان لا يزال مسألة مؤجلة.



ثمة دولة عربية ثالثة كانت مرتعاً للانتداب البريطاني، لكن هذه المرة لن تكون هناك معاهدات ولا حلول. هنا سوف يخرج الانتداب وتخرج معه، إلى زمن طويل، الدولة التي كانت في عهده: فلسطين!

تكراراً، يعيننا في هذه المقدمة، من الموضوع الفلسطيني - كما من غيره - مرحلة ما بين الحربين، أي المرحلة التي أدت في نهاية المطاف إلى تكوين الشرق الأوسط بصورته الحديثة وشكله الحالي. من حيث المساحة أو الجغرافية كانت فلسطين أصغر دول الانتداب العربية، أمان من حيث الحقيقة، فقد كانت أكثر مشاكل العالم تعقيداً خلال نصفي القرن العشرين، إنها القضية التي ستظل مطروحة بين العرب والغرب، بشكل أو بآخر، حتى نهايات القرن.

كان الالتزام «الأدبي» البريطاني الأساسي بعد الحرب العالمية الأولى مساعدة اليهود في إقامة «الوطن القومي»، وقد أعطي هذا الالتزام بالوعد الذي أطلقه وزير الخارجية بلفور للحركة الصهيونية في العام 1917، وهو بيان ضُمن تقريباً بنصه الحرفي في الانتداب الذي أعطته الدول الكبرى لبريطانية في مؤتمر سان ريمو في العام 1920 والذي كررته عصبة الأمم في مؤتمر جنيف العام 1922.

نتيجة التوافق الدولي على الوقوف إلى جانب مشروع الحركة الصهيونية الأساسي، تعدلت أيضاً الاتفاقات التي كانت قائمة بين بريطانيا وفرنسا خلال الحرب، واستطاعت الأولى أن تبسط نفوذها على رقعة أكثر اتساعاً، فقد نجحت حكومة لويد

جورج، ليس فقط في إبعاد الفرنسيين عن شبه جزيرة سيناء، بل أيضاً في تعبئة الدعم اليهودي داخل الولايات المتحدة من أجل إقامة محمية بريطانية في فلسطين.

لكن الخطأ الكبير الذي وقعت فيه بريطانيا أنها حين وضعت «وعد بلفور» لم تقدّر إلى أي مدى سيكون موقفها متناقضاً بين دعمها للحركة الصهيونية، ووجودها في الوقت نفسه في العالم العربي. في البداية أيد الأمير فيصل إعطاء اليهود وطناً قومياً في أقصى الطرف الغربي من العالم العربي، بل أظهر الحماس له، معرباً عن أمله بأن العرب واليهود سوف يقفون معاً في مواجهة «المشاريع الاستعمارية الفرنسية». على أن الدولة الانتدابية لم يكن حجمها يزيد في فلسطين الآن على عشرة آلاف كيلومتر مربع - أي حجم لبنان - لكن الفارق أن 65 بالمئة من التربة لم تكن صالحة للزراعة كما قال الجيولوجيون البريطانيون، كما أن مصادر المياه كانت شحيحة، وإمكانات الري قليلة جداً. والإهمال الذي لقيته فلسطين أيام العثمانيين كان جزءاً من انهيار الإمبراطورية، الذي بلغ ذروته حين هزمت أمام حملة الجنرال اللنبي (راجع الفصل الخاص) في العام 1917. وقد أقام البريطانيون بعد مجيئهم حكماً مركزياً وقسموا البلد إلى مقاطعات على رأسها مسؤولون بريطانيون مدنيون، فيما أعطيت المسؤوليات الأقل أهمية إلى العرب أو اليهود. كذلك خطط الحكم الانتدابي لإقامة مجالس مشتركة تتعاون مع المفوض السامي لكن العرب رفضوا الفكرة حتى لو كان اليهود الأعضاء أقلية في المجلس، وهكذا بقي المفوض السامي خلال العشرينيات والثلاثينيات هو الحاكم المطلق في كل شيء، وهو نموذج من السلطة لم يمارسه البريطانيون إلا في إفريقية والمناطق النائية في الشرق الأقصى. غير أن الانتداب أقام - كما في معظم المستعمرات الأخرى - شبكة متطورة من الطرقات، وقوة شرطة محلية، وعدداً من الجسور، وغير ذلك من المنشآت. وفي غضون ذلك كان تدفق المهاجرين اليهود يرتفع بنسب كبيرة: إذ كان عددهم في العام 1919 نحو 55 ألفاً، لكنه تضاعف خلال عقد واحد حيث بلغ في العام 1929 نحو 160 ألفاً. وفي المقابل ارتفع عدد سكان فلسطين بنسبة عالية أيضاً إذ كان نحو 500 ألف في العام 1919، وأصبح 839 ألفاً في إحصاء عام 1931. ومنذ البداية سعى اليهود إلى العيش ضمن إطار من الحكم الذاتي عبر مؤسساتهم الخاصة،

كما اعترفت السلطة الانتدابية بـ«المنظمة الصهيونية» على أنها السلطة الرسمية ليس فقط للجالية اليهودية في الداخل، بل للحركة الصهيونية في العالم أجمع. وقد وسعت عضوية المنظمة، وأصبحت تعرف بـ«الوكالة اليهودية»، التي تولت التفاوض مع الحكومة البريطانية وعصبة الأمم حول «الوطن القومي»، وتصرفت الوكالة كحكومة مستقلة في الزراعة والهجرة والمستوطنات، وفي الدفاع والشؤون العسكرية.

وجمعت الحركة الصهيونية حول العالم مبالغ طائلة من المال من أجل شراء الأراضي العربية، خصوصاً من المهاجرين الغائبين آنذاك عن ديارهم. إلا أن أكثرية اليهود ظلت تسكن المدن فارتفع عدد سكان تل أبيب من ألف نسمة في العام 1919 إلى 160 ألفاً في العام 1939، وفي حيفا إلى 60 ألفاً في العام 1939 وفي القدس من 28 ألفاً إلى 90 ألفاً في المدة نفسها.



في الوقت الذي كانت الهجرة اليهودية تلقى كل الدعم المالي والتقني الممكن من الجاليات والدول في العالم، كان الفلسطينيون يتخبطون في الفقر والنزاعات السياسية. وفيما انتشرت المستوطنات الحديثة المزودة بالآلات، كان معظم الفلسطينيين من الفلاحين الذين يعتمدون على الوسائل البدائية. وفيما اتكل اليهود على «الوكالة اليهودية» في الصراع على فلسطين، وجد الفلسطينيون أنفسهم في قلب الخلافات العربية والمحلية على السواء، ومن دون أي معين دولي، فيما كان العالم أجمع يتجه إلى الحرب العالمية الثانية التي لم تكن - خصوصاً في الشرق الأوسط - سوى امتدادٍ أو تصفية للحرب الكونية الأولى.

بمثل هذا الانقسام، وفي ظل الانتداب، واجه العرب أكبر وحدة من نوعها في التاريخ اليهودي. ولم يكن صوت النخبة العربية التي أدركت ما يحدث، مسموعاً في أي مكان، تماماً كما كان الحال من قبل ومن بعد، ولم يغب عن بال الزعماء القوميين في ذلك الحين أنه سيكون من الأسهل مقاومة القوى الفرنسية أو البريطانية. وكانت عائلات فلسطينية كثيرة تتنافس، بكل صدق، ولكن بكل تعثر، على مواجهة المد الجديد. وفي

الطليعة كانت عائلتا الحسيني والنشاشيبي. وغالباً ما كان ينتمي محافظ القدس أو حيفا إلى واحدة من العائلتين. وفي العام 1921 سمح البريطانيون بإنشاء المجلس الإسلامي الأعلى، من أجل إدارة شؤون المسلمين الدينية في فلسطين، وفي العام 1923 عين المفتي الحاج أمين الحسيني رئيساً للمجلس مدى الحياة.

اختار المندوب السامي هيربرت صامويل الحاج أمين بسبب «طباعه الهادئة وعينه الزرقاوين (كالغربيين)، لكن الانطباع كان مخادعاً تماماً»، إذ تحول الحاج أمين إلى واحد من كبار محاربي السلطة الانتدابية، وانتهى به الأمر حليفاً للألمان، زعماء دول «المحور»، كما أنه قضى رداً من الزمن في قلب برلين. وفي العام 1928 حاول المقدسيون الآخرون، إنهاء زعامة الحاج أمين والمجيء براغب بك النشاشيبي، لكن المحاولة أخفقت، وفي ذلك الحين اندلعت أول أعمال المقاومة المسلحة ضد المستوطنات على نحو فاجأ المسؤولين البريطانيين الذين فاتهم أن يدركوا أن المد القومي القائم في سورية سوف ينتقل إلى فلسطين. وشُكِّلت في لندن لجنتان للتحقيق في الأحداث، وبعد ذلك كثرت الأحداث وكثرت اللجان أيضاً وبرأت إحدى اللجنتين، التي عرفت باسم رئيسها السير والتر شو، المفتي من مسؤولية إشعال اضطرابات، وأوصت بإعادة النظر في سياسة الهجرة القائمة. أما اللجنة الأخرى، برئاسة السير جون هوب سمبسون فقد ذهبت إلى أبعد من ذلك واستنكرت كل مراحل النشاط الصهيوني في فلسطين، كما استنكرت سياسة «الصندوق القومي اليهودي»، ودعت إلى خفض جذري للهجرة اليهودية وتملك الأراضي من قبل المهاجرين اليهود على السواء.

وقد فاجأ تقريراً اللجنتين الحركة الصهيونية في العالم. ثم أصبح وزيراً للمستعمرات آنذاك الاشتراكي الشهير سيدني ويب (فيما بعد اللورد باسفيلد) فزاد على التقريرين اتهامه للصهيونية «بأنها حركة استغلالية تسعى إلى السيطرة». وفي العام 1930 أصدر كتاباً أبيض أعاد فيه تفسير وعد بلفور بشكل جذري، ودعا إلى وقف بيع الأراضي الزراعية للمهاجرين! وكان رد فعل حاييم وايزمان، رئيس الوكالة اليهودية، أنه استقال من منصبه. وأغرق اليهود وحلفاؤهم ضمن دول الكومنولث

الحكومة البريطانية بموجة من الاحتجاجات. ولم تستطع الحكومة العمالية التي كانت تعتمد إلى حد بعيد على دعم مؤيدي الصهيونية، أن تصمد طويلاً. وبعد عام وجد رئيسها رمزي ماكدونالد نفسه مرغماً على الكتابة إلى وايزمان، مؤكداً له أن الحكومة لا تنوي إدخال أي تعديل على موقفها الوارد في وعد بلفور، وأن الهجرة اليهودية المضطربة إلى فلسطين لن تتأثر بالاعتبارات «السياسية»، أي مواقف البريطانيين المؤيدين للعرب ضمن الدولة! وفي اختصار كانت رسالة ماكدونالد رفضاً واضحاً «للورقة البيضاء» التي عرفت فيما بعد بـ«ورقة باسفيلد»، واعتذاراً علنياً واضحاً من النفوذ اليهودي في بريطانيا على النفوذ البريطاني في فلسطين.

إلا أن الجدل الذي قام نبه الوكالة اليهودية إلى سرعة العطب التي تحيط بالمشروع ككل. وحتى قبل وصول النازيين إلى الحكم في ألمانيا، كان قادة الصهيونية قد أدركوا الحاجة إلى تعزيز مواقعهم في فلسطين وإلى زيادة أعدادهم في مواجهة الكثرة العربية. وهكذا جددت الوكالة اليهودية بين عامي 1932 و1936 - في ظل مفوض سام متعاطف يدعى آرثر وانشوب - المحاولات الرامية لرفع مستوى الهجرة وتحسين أوضاع المناطق اليهودية وتطويرها، وخلال هذه السنوات الست أيضاً زادت نسبة الهجرة اليهودية بنحو مائتي ألف نسمة.

في غضون ذلك انتقلت الحركة الوطنية العربية من نكسة إلى أخرى. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر في العام 1931 دعا المفتي إلى «المؤتمر الإسلامي العام» في القدس، غير أن عدداً قليلاً جداً من الزعماء المسلمين حول العالم أبدوا اهتماماً حقيقياً بالأمر، وفي الوقت نفسه ازدادت حدة الصراع بين النشاشيبي والحسيني. وفي العام 1934 فقد الفلسطينيون موسى كاظم الحسيني، أحد دعائم الوحدة الوطنية، فتوسعت من بعده شقة الخلاف، ولما حان موعد المؤتمر العربي الثامن في صيف 1935 أخفق في الانعقاد. ووسط هذه الصورة من الخلافات والنزاعات شعر البريطانيون أنه أصبح بإمكانهم مواجهة الأزمة الاقتصادية التي يعانون منها في لندن عن طريق خفض قوتهم العسكرية في فلسطين والأردن، إلا أن ذلك الهدوء كان المقدمة لأعنف عاصفة سوف تضرب العالم العربي فيما بعد، وتظل تضرب، وتظل تضرب.

بشكل أو بآخر، ارتبط مصير الشرق العربي منذ قرون بالأحداث والمصائر الأوروبية. وليس الشرق سوى قطعة من المياه واليابسة ملاصقة للقارة الأوروبية في الحرب وفي السلام. وبعد نهاية المرحلة الاستعمارية في أوائل الستينيات ألقى شارل ديغول نظرة أخرى على هذا الشرق الذي تركه خلفه، فاقترح - عبر وزير إعلامه جورج غورس في أعقاب حرب 1967 - أن يقوم نوع من الوحدة أو الاتحاد مع العالم العربي، تتجمع فيه ثروات العرب وتقنيات الأوروبيين من أجل شعوب حوض المتوسط.



ها نحن، إذن، في منتصف الثلاثينيات. وفيما كان الانتداب البريطاني يسيطر نفسه على دول العمق العربي، والانتداب الفرنسي يتعثر في المشرق، برز في أوروبا تطور جديد تماماً: لقد ظهرت النازية مع أدولف هتلر، الذي تجاهل عقود ومعاهدات مؤتمرات السلام، خصوصاً مؤتمر فرساي، ومع حلول العام 1936 كان الجيش النازي قد أعاد احتلال الراين، ثم ضم النمسا بعد ذلك بعامين، ثم إقليم السودان ومعه كل تشيكوسلوفاكية. ومع تصاعد القوة الاقتصادية الألمانية بدأت دول البلقان تتطلع إلى برلين، وبدأت برلين تتطلع إلى مساحات السيطرة العسكرية التي حققها البريطانيون والفرنسيون خلال الحرب العالمية الأولى. واذ تطلعت إيطاليا حولها ورأت أن «مؤتمر السلام» لم يترك لها شيئاً، رأت في الأمر «خيانة» كبرى وبدأت الفاشية تنمو والطريق تمهد لمجيء الدوتشي، أما الدوتشي فما إن وصل إلى الحكم حتى بدأ يتطلع إلى الخارج من أجل أن يصحح الوضع الاقتصادي في إيطاليا التي لها من السكان ما لفرنسة ولها من الأرض نصف المساحة الفرنسية. إلا أن البريطانيين والفرنسيين كانوا قد أخذوا كل شيء ووقفوا أساطيلهم على أطراف المتوسط في وجه الإيطاليين. وعلى الرغم من كل المحاولات التوسعية التي بذلتها روما، فإنها لم تكن قد استعمرت مع نهاية القرن التاسع عشر سوى الأراضي القفر في الصومال وأريتيرية. وباءت بالفشل محاولة توسعية أخرى في إفريقيا في العام 1896. ثم مرت 15 سنة أخرى قبل أن يقوم بتجربة ثانية، هذه المرة ضد الأتراك في ليبيا! إلا أن المستعمرة الجديدة «لم تثبت أنها ينبوع فوري للثروة الاقتصادية» كما قال المؤرخ الإيطالي فرانشيسكو

كارمايا «مع أنها حل لاستمراريتنا في إفريقيا... أرض ساحلية تجعلنا خلف مالطة التي، بسبب كونها في يد لندن أبقّت على المتوسط بحيرة بريطانية».

إذن، من أجل «أن تتنفس إيطالية بحرية»، قامت إيطالية بالحملة على ليبيا، ونقلت إليها 13 ألف مستوطن تكفلت بدفع كل مصاريفهم. ومعظم الأسماء التي برزت في «مجمع الخالدين» الفاشي مرّ أصحابها من ليبيا (فولبي، بالبو، دي بونو). والواقع أن حلم الدوتشي الأساسي لم يكن البقاء ضمن حدود أثيوبية، بل الخروج منها إلى بناء إمبراطورية متوسطة تمتد إلى البحر الأحمر (الرجاء مراجعة كتاب «قافلة الحبر» والفصل المتعلق بالصراع الإيطالي - البريطاني حول عدن). وقد كانت تكاليف الحملة على أثيوبية في العام 1935 باهظة في كل شيء على روما: المال، والرجال، وصورتها أمام العالم وضمن إطار العلاقات الدولية! أما من حيث المناخ الإمبريالي السائد في المرحلة فقد جنت إيطالية فوائد كثيرة: إنها الآن قوة متوسطة يحسب لها حساب.

من قاعدته على الساحل الإفريقي أصبح بإمكان موسوليني أن يتطلع شرقاً نحو مصر والمشرق، حيث كانت بالأمس تبحر أساطيل البندقية وجنوى وتريستا قبل أن يوحدتها غاريبالدي في ظل علم إيطالي واحد، وبالتالي فإن الدافع وراء الطموحات الإيطالية في شرق المتوسط لم يكن استراتيجياً فقط بل تجارياً بصورة خاصة، إذ من الشرق الأوسط كان يجيء أكثر من نصف النفط الذي تستهلكه إيطالية، وخمس القطن والحديد، وكانت تصدر في المقابل الأقمشة إلى مصر، لكن في كميات تؤمن التوازن بين صادراتها و وارداتها إلى المنطقة. ومن أجل تطوير هذه العلاقة نشرت إيطالية الملحقين التجاريين، وأقامت الغرف التجارية المشتركة، وكانت تعتر كل عام بإقامة «معرض المشرق» في مدينة باري، في كعب الحذاء الإيطالي. وكان المعرض أشبه بعرض للسياسات الفاشية، وزهو الدوتشي بنفسه، ذلك أن باري كانت مركز الجامعة التي درس فيها موسوليني، كما كانت مركز محطة الإذاعة الدعائية التي كانت تبث برامجها إلى العالم العربي وإفريقية.

وكان أسطول إيطالية التجاري والسياحي يملأ جميع موانئ المنطقة، مع خط مباشر من برينديزي إلى حيفا. وكانت السفن الإيطالية تفوق عدداً جميع السفن

الأخرى في كل موانئ المشرق. وفي العام 1935 كان 30 بالمئة من مجموع السفن في الموانئ التركية يرفع العلم الإيطالي المثلث الألوان. وكانت روما تطمح إلى زيادة هذا الدور على حساب المنافستين الكبيرين: بريطانية وفرنسة.

إذن، كانت مطامح موسوليني تجارية وإستراتيجية؟ لا لا. لقد كان الدوتشي سليل روما، وكان يشعر بحق شرعي في إعادة أمجاد الإمبراطورية وخطوطها. ومن أجل ذلك كان يريد الاعتماد - من بين عدة عناصر - على الجاليات الإيطالية المنتشرة على شواطئ المتوسط، وخصوصاً نحو 100 ألف في تونس ونحو 60 ألفاً في إيطاليا. وسرعان ما بدأ موسوليني في تعبئة الشعور القومي في أوساط هؤلاء، الذين كانت أكثريتهم من العمال والفقراء، لكنه راح يبني لهم المدارس الخاصة والمستشفيات والنوادي من تونس إلى بيروت «فكان أن تحول أطفاله المشردون إلى صبيان كشافة مرتبي الهدام»، كما تقول إليزابيث مونرو التي تضيف: إنه «كان يقدم العطلات المجانية للمهاجرين، في بلادهم الأم، ويعد لهم رحلات طلابية عبر السويس لكي يستطيع الأبناء رؤية البواخر الإيطالية المبحرة والاعتزاز بها». ومع أن التكاليف التي تكبدتها الموازنة الوطنية كانت باهظة، إلا أن مردودها الوطني في شرق المتوسط كان هائلاً.

لم تتوقف أحلام الدوتشي ولا طموحاته عند هذا الحد على الإطلاق، فقد حاول أن يساير المسلمين في ليبيا، كما فعل نابوليون في مصر. وخلال زيارة قام بها في العام 1937 أعلن نفسه «حامياً للإسلام». وزاد في قلق بريطانية وفرنسة أن الدوتشي أعلن المتوسط (MARE NOSTRUM) أي: بحرنا، وأخذ يدعم الأسطول البحري الإيطالي بسفن صغيرة لكنها هائلة السرعة، فاق عددها حجم الأسطول الفرنسي، فيما تفوق السلاح الجوي الفاشي على السلاح الجوي البريطاني.

بهذه القوة البحرية الضخمة استطاع موسوليني أن يتحدى سيطرة الحلفاء على حوض المتوسط. وإذ اشتم رائحة تأييد غير معلن بعد من برلين، فراح يعمل على احتكار بريطانية للقناة. ومن أجل أن يؤكد تدمره من النفوذ البريطاني في مصر، أوفد حاكم ليبيا المارشال بالبوي في مهمة «ودية» إلى الملك فاروق في أيار/ مايو من العام 1939. غير أن الهدف التحذيري من الزيارة لم يخف على البريطانيين والفرنسيين،

لقد أصبحت إيطالية في موقع يمكّنها من أن تؤدي دوراً حاسماً في المنطقة. فهي تحتل موقعاً إستراتيجياً على طرقي المتوسط. وبإمكانها، من خلال قواعدها في البر الإيطالي أو في ألبانية وليبية أن تهدد خطوط الاتصال الحليفة في منطقة الإدرياتيكي، وعلى الخط التجاري من أوروبا إلى الشرق! وبعد أقل من عقدين من الصراع القاتل بين الحلفاء والعلمانيين، وجد البريطانيون والفرنسيون أنفسهم فجأة أمام منافس جديد للسيطرة على الشرق الأوسط: إيطاليا.

لم تكن إيطاليا وحدها الآن. فالأحلام الألمانية الماضية في الاندفاع نحو «غرب آسية» بدأت تبعث من جديد مع قيام «السياسة الواقعية» الجديدة، التي ستعرف في القاموس الدولي بـ (Real politik)، وكان القيصر يحلم قبل اندلاع الحرب الكونية الأولى، بأن يمد النفوذ الألماني في أرجاء الإمبراطورية العثمانية كلها، وصولاً إلى شواطئ الخليج العربي، حيث كان فيلهلم الثاني يعمل سراً بأن يحول تركيا العثمانية إلى «سكندا ألمانية»، بحيث يطوق شريان بريطانيا البحرية عبر المتوسط. غير أن سياسة ألمانية في «البحث عن الشرق» (Drang nachosten) سقطت خلال الحرب العالمية الأولى على أرض أوروبا وآسية. على أن عدداً من المفكرين العسكريين والمدنيين ظلوا يطرحون، خلال جمهورية فايمار والمرحلة النازية، فكرة أن يكون الشرق الأوسط هو منطلق التوسع الألماني. ومع ذلك بقي الاهتمام الألماني بالمنطقة أقل حماساً من الاهتمام الإيطالي، ربما أيضاً، لشعور ألمانية أنه يجب ترك المنطقة دائرة نفوذ وطموحات لحليفتها الفاشية!

هكذا قررت ألمانية على ما يبدو أن تظل التجارة سلاحها الرئيس. وفي الأعوام 1934 و1935 و1936 ارتفعت واردات ألمانية من المنطقة بنسبة 14 بالمئة. وفي العام 1934 كانت صادراتها تشكل 38.8 في المئة من تجارة تركيا الخارجية فارتفعت في العام 1938 أي في المئة. وفي العام 1933 كانت تشكل 8 في المئة من حجم التجارة الخارجية الإيرانية فارتفعت إلى 60 في المئة في العام 1939. ولم يكن هذا الارتفاع النسبي مذهلاً فحسب من حيث الحجم، بل إن المهندسين والتقنيين والبنائين الألمان صاروا أيضاً يشكلون أكبر قوة نافذة في الاقتصاد الإيراني. وخلال الحرب الأولى تدمر

رئيس البعثة الألمانية إلى تركيا الجنرال فون ساندرز، من النقص في خبراء الشرق الأوسط في مقره العسكري. ولم يشأ النازيون أن يكرروا الخطأ نفسه عشية الحرب العالمية الثانية، فأنشؤوا مع حلول العام 1935 سبع معاهدات مختصة في دراسات الشرق الأوسط، بالإضافة إلى سلسلة من المطبوعات والجمعيات المخصصة للقضايا الإسلامية، وطبعت أو أعيد طبع القواميس التركية والعربية عن اللغة الألمانية. وفي العام 1936 كانت الجامعات الألمانية تعطي 341 فصلاً مختلفاً في الشؤون المتعلقة بالشرق الأوسط. وكل هذه المعاهد والدروس والجمعيات كانت خاضعة للمكتب الدعائي النازي بإشراف ألفرد روزنبرغ. وقد تلقى المكتب في العام 1934 منحة حكومية مقدارها 20 مليون مارك، وهي موازنة كانت ترفع عاماً بعد آخر. كذلك خصصت موازنات أخرى لنشر الصحف باللغات الشرق أوسطية، ودعم الإذاعات التي تبث في المنطقة، ودعم الملحقات الثقافية في العالم الإسلامي. وحاول الألمان نشر أفلامهم في كل العواصم بعد دبلجتها إلى اللغة العربية، واستطاعوا استقطاب مجموعة من الصحفيين المناهضين للغرب. وفي العام 1939 أنشئت إذاعة كبرى في ضاحية سيسن على بعد 19 ميلاً من برلين تبث البرامج الخاصة بالعالم العربي وتركيا وإيران، وكان من أبرز وجوهها المذيع العراقي يونس بحري الذي اشتهر بمقدمته «هنا برلين، حي العرب». وبين إذاعة برلين وإذاعة باري وإذاعة إشبيلية في إسبانية استقطبت دول المحور عدداً كبيراً من المستمعين في المنطقة.

أرفعت برلين ذلك كله بنشاط واسع عبر الإرساليات والبعثات الديبلوماسية. وقد أرسلت إلى أنقرة في العام 1939 المستشار السابق فرانزفون بابن وعينت في بيروت فرانز سيلر - أحد كبار خبراءها في شؤون المنطقة - قنصلاً عاماً، أما أكبر مبعوثيها وأشهرهم فكان الوزير المفوض في بغداد الدكتور فرانز كونراد فون كروبا. وكان الهر فون كروبا من النشاط والحركة والذكاء بحيث أثار غضب السفير البريطاني في العاصمة العراقية في العام 1939. الذي رفع تقريراً إلى حكومته يقول فيه: «لقد جعل الدكتور كروبا (وزوجته) شغله الشاغل أن يكون بريطانية أكثر من البريطانيين في كل النشاطات التي تقوم بها الجالية الأجنبية، وخلال احتفال بذكرى الحرب

العالمية الأولى لم يقبل إلا أن يجلس إلى جانبي. ولعل الأسوأ في رأيي من نشاطات الهر الدكتور، تلك النشاطات التي تقوم بها زوجته، لأنها لا تلاحظ كثيراً. إن السيدة كروبا التي تعرج إلى كل بيت بريطاني، وتزور كل مريض بريطاني في المستشفيات، قد جعلت مهمتها الأولى جمع ونشر الإشاعات المتعلقة بالجالية البريطانية بعد أن تكون قد رشت عليها ما يكفي من الملح والبهار بحيث تناسب الدوائر العراقية».

وقام ألان بارزون كثيرون بزيارات متعددة إلى عواصم المنطقة. وفي العام 1938 كان جوزف غوبلز، أحد أشهر وزراء هتلر، قد استعد للقيام بزيارة إلى القاهرة، إلا أنه عاد فألغاهما ليقوم بالزيارة في شباط/ فبراير 1939 حيث التقطت له صورة وهو يعتلي جملاً قرب الأهرام.

في آذار/ مارس 1939، رفع أحد مسؤولي الخارجية في برلين الهر أوتو إبنز تقريراً عن لقائه في باريس مع السناتور الفرنسي جورج هنري - هاي، قال فيه إن هاي قد اعترض على قيام نادٍ عربي في دمشق موالٍ للألمان ويهدف إلى تحريض السوريين ضد سلطات الانتداب. ويقول إبنز في تقريره إنه نفى التهمة، ومع ذلك طالب وزارة الخارجية بإجراء تحقيق في الأمر، خوفاً من أن تثير مثل هذه النشاطات العداء للألمانية في الأوساط البرلمانية الفرنسية! لقد أرادت ألمانية أن تبني لنفسها ما تستطيع من النفوذ، لكنها في الوقت نفسه لم تكن تريد أن تززع وضعها أو حساباتها المقبلة في أوروبا. وكانت هذه الحيرة الألمانية أكثر وضوحاً في ساحة أخرى، إذ كانت برلين تؤيد وتدعم من جهة الحركة القومية في فلسطين، ومن جهة أخرى تدعم وتشجع وتساند الهجرة اليهودية الألمانية إليها. وقد عقدت برلين اتفاقاً خاصاً مع الوكالة اليهودية، يُسمح بموجبه لليهود الألمان بأن يحملوا معهم إلى فلسطين جزءاً من ممتلكاتهم على أنها منتوجات ألمانية، وأنشئت دائرة خاصة لهذا الغرض أطلق عليها الاسم العبري «هافارا» أو النقل، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الألمانية إلى فلسطين من 11.4 مليون مارك في العام 1932، إلى 32.4 مليون مارك في العام 1935.

بالطبع كان الألمان يعدون مشروعهم المعادي لليهود لأغراض ألمانية وينفذونه، ولم يكونوا يتعمدون أن يزيدوا في زعزعة المنطقة. وغالباً ما اختلفت وزارة الخارجية، التي

كانت تدرك أبعاد الهجرة عربياً، مع الدوائر الحاكمة الأخرى، وخصوصاً مع قيادة الصاعقة والإيديولوجيين النازيين الذين كانوا يعملون لجعل ألمانيا «خالية من اليهود» (Judenrein)، بصرف النظر عن أي اعتبار آخر. والواقع أن برلين لم تبدأ النظر بشكل عميق إلى ما يجري في فلسطين إلا بعد نشر «تقرير بيل» في لندن العام 1937، أي قرار «تقسيم الأرض المقدسة» إلى دولتين: عربية ويهودية. وفي أول حزيران/ يونيو 1937 بعث وزير الخارجية قسطنطين فون نويرات بمذكرة خاصة إلى المفوضيات الألمانية في الشرق الأوسط، وجميع السفراء الألمان في الخارج. جاء فيها:

«إن إقامة دولة يهودية، أو كيان سياسي بزعامة يهودية في ظل الانتداب البريطاني، ليس في مصلحة ألمانيا، لأن مثل هذه الدولة في فلسطين لن تستوعب اليهودية العالمية، وسوف تقيم موقع قوة إضافياً لليهودية العالمية في ظل القانون الدولي يشبه دولة الفاتيكان بالنسبة إلى الكتلكة، أو موسكو بالنسبة إلى الكومنترن ... إن اليهودية الدولية ستكون بالضرورة العدو الإيديولوجي والسياسي للجمهورية الألمانية الاشتراكية... ولذلك فإن لألمانيا مصلحة في دعم العالم العربي كمركز ثقل ضد هذا التزايد المحتمل في القوة اليهودية العالمية».

وصدرت الأوامر إلى البعثات الألمانية باتخاذ مواقف أكثر تأييداً للعرب، ومع ذلك لم تتخذ برلين، حتى العام 1938، أي خطوة للحد من الهجرة أو من انتقال الرساميل اليهودية إلى فلسطين. وبعد نشر تقرير لجنة بيل ارتفعت في الأوساط القومية العربية أصوات كثيرة تدعو إلى التحالف مع الألمان. وأعربت الهيئة العربية العليا صراحة عن مشاعرها حين أصدرت بياناً امتدحت فيه الدكتور كروبا، كما هاجمت بشدة «مشروع بيل» (peel plan)، وفي تموز/ يوليو 1937 قام الحاج أمين الحسيني بنفسه بزيارة إلى القنصل الألماني المحلي في القدس، لكي يعلن تأييده للدولة الألمانية الجديدة، معرباً عن أمله بأن برلين ستقابل التأييد العربي بالدعم. وأكثر المفتي من حواراته المباشرة مع الألمان، وناشد حكومة برلين ذات مرة للتدخل مع النظام العسكري في بولونية لإقناعه بوقف التأييد لمشروع التقسيم (كانت حكومة سيمغلي - ريدز في فرصوفية تؤيد هي الأخرى أي مشروع يبعد عن أراضيها الجالية اليهودية). وفي بيروت، التقى

القنصل الألماني سيلر وفداً من القوميين العرب القادمين من سورية، الذين طالبوه بشحن الأسلحة إلى ثوار فلسطين. كما قام وفد دمشق في صيف ذلك العام بزيارة إلى برلين ليطلبها بكل أنواع الدعم الممكن للحاج أمين.

لكن ألمانية كانت حتى ذلك الوقت لا تزال تواجه هذه المطالب بالتحفظ بسبب وضعها السياسي في أوروبا. ولا تريد الدخول في مواجهة مع القوى البحرية الأوروبية في المتوسط، وأكثر من ذلك فإن طموحات هتلر الأهم آنذاك كانت التوسع في قلب أوروبا، أو بالأحرى في شرقها. كما كانت برلين تشكك في أن تكون الحكومات العربية نفسها على استعداد حقاً للوقوف إلى جانب دول المحور. فالمصريون كانوا يخشون فعلاً المطامع الإيطالية. وحكومة لبنان كانت تؤيد فرنسا. والأردن كان يؤيد البريطانيين. ولم تتخل برلين عن سياسة «الانضباط» في الشرق الأوسط إلا في العام 1938 حين بدأت الحرب الكبرى تطل برأسها من النواهد، فراحت الصحف الألمانية تعلن تأييدها للقضية الفلسطينية، وبدأ البريطانيون يتحدثون في مجلس العموم عن سلاح ألماني وإيطالي في أيدي العرب. وظهرت في صحف باريس أيضاً تلميحات إلى الدور الألماني. وفي تشرين الأول/أكتوبر 1938 قال مفتي القدس لمراسل مجلة «ماريان» الفرنسية في القدس: إن الثوار العرب يتلقون بالفعل أسلحة ألمانية وإيطالية لكن بكميات محدودة».

في ضوء هذا الواقع الجديد بدأت بريطانية تبحث عن السبل الكفيلة للمحافظة على المكاسب الإمبراطورية، واحتارت لندن مدة بين المواجهة والاسترخاء، أو بين الاثنين معاً. وبدأ رئيس حكومة المحافظين نيفيل تشامبرلين مصمماً على عقد معاهدة تفاهم مع الإيطاليين بأي ثمن كان. ومن أجل ذلك قبل في شباط/فبراير 1938 استقالة وزير خارجيته أنطوني أيدين (الذي كان بدوره يعارض أي مهادنة مع دول المحور بأي ثمن) وهي الاستقالة التي مهدت لعقد الاتفاق الإيطالي - البريطاني في 16 إبريل/نيسان 1938. الذي ينص على أن يحترم البلدان «مصالح» كل منهما، وعلى تبادل المعلومات حول القوات المسلحة لدى كل منهما في البحر المتوسط والبحر الأحمر وخليج عدن ومصر والسودان.

وقد أغاز البند الأخير مصر وأثارها بعد فترة من التفاهم التي أعقبت معاهدة 1936. وكانت مصر قبل أشهر من الاتفاق الإيطالي - البريطاني قد وافقت على فكرة «الاتحاد» مع بريطانية التي انضم إليها أيضاً حزب الوفد. لكن ها هي لندن «تضحى بمصالح مصر، وتعد مع إيطالية صفقة من خلف ظهرها» كما قال النحاس باشا معترضاً. أو كما قال المؤرخ المصري أمين يوسف بكل مرارة: «من الصحيح طبعاً أنه لا يستطيع أي بلد أن يعتبر استقلاله مضموناً في حين يتمركز جيش أجنبي على أراضيه وعلى بعد أميال من عاصمته».

لم يكن الفرق الشاسع بين الضمانات التعاقدية وبين الوقائع السياسية واضحاً الآن في مصر وحدها، بل أيضاً في سورية ولبنان. إذ فيما سعى المسؤولون الإداريون إلى تطبيق بنود 1936 بإعطاء المزيد من الصلاحيات والمناصب لأهل البلاد، اعترضت باريس على هذه الخطوات واعتبرتها سابقة لأوانها. وإذا كانت فرنسا قد خسرت حقول النفط في الموصل فإنها كانت الآن تأمل بأن يكون الجيولوجيون على حق، ويتم العثور على النفط في شمال شرق سورية.

وكان الحكم في باريس قد تغير في أي حال، إذ جاءت مكان حكومة ليون بلوم، التي عقدت المعاهدتين مع سورية ولبنان، حكومة يمينية مليئة بالداعين إلى المحافظة على مكاسب فرنسا. ونظر الرأي العام الفرنسي إلى المعاهدتين على أنهما دليل ضعف، وأخذ يترحم على المبالغ الطائلة التي تكبدتها باريس في سنوات الانتداب. واعتبر معارضو الاستقلال أن الانسحاب سوف يشرع أبواب المشرق أمام أعداء فرنسا، أي الإيطاليين والأتراك، الذين راحوا يضغطون لضم لواء الإسكندرون، وطبعاً البريطانيين الذين لم تنس باريس لحظة واحدة أنهم يريدون إخراجها من المنطقة برمتها، والأسوأ من ذلك كله (بالنسبة إلى باريس) أن الخروج من المشرق سيشكل سابقة للخروج من المغرب، حيث كان الإيطاليون، وإلى حد بعيد الألمان أيضاً في الانتظار.

حين مضت سنة أو أكثر على المعاهدة من دون أن تبرم في الجمعية الوطنية، حمل رئيس وزراء سورية جميل مردم بك نفسه وطار إلى باريس في آب / أغسطس 1938، وأمضى فترة طويلة يحاول إقناع البرلمانيين بحسنات الاتفاق، الذي أضيفت إليه حماية

الأقليات، وضمن المصالح الاقتصادية الفرنسية والثقافية. غير أن الاتفاق الجديد لقي اعتراضاً شعبياً في دمشق وباريس على السواء. وقامت في العاصمة السورية تظاهرات تتهم جميل مردم بك «بالخيانة». وفي باريس قررت اللجان البرلمانية في مجلسي الشيوخ والنواب تأجيل إقرار المعاهدتين مع لبنان وسورية. وبعدما كان وزير الخارجية بونيه قد أصدر «بياناً مشتركاً» مع جميل مردم بك قبل شهر عاد فتراجع عنه في 14 كانون الأول/ ديسمبر معلناً أن فرنسا لا تريد أن تغير وضعها في المشرق «في الوقت الراهن». طبعاً كان الرد عنيفاً في سورية ولبنان. لكن الأمور هدأت قليلاً مع وصول المفوض الفرنسي الجديد غابرييل بيو (Gabriel Puaux) الذي تسلم مهامه في كانون الثاني/يناير 1939. وكان بيو ديبلوماسياً محترفاً في أوائل العقد السادس، ومن عائلة بروتستانتيية (أقلية في فرنسا) معروفة بتقشفها، وقد أعلن لدى وصوله أنه لن يكون متهاوناً في العمل الفرنسي، وحذر بأن سورية «تشكل الضمانة الفاعلة الوحيدة لسيادة سورية واستقلالها. إنني سأحكم على السوريين من خلال أفعالهم لا أقوالهم!» ومن أجل أن يثبت القول بالفعل، أو العكس، أصدر أوامره على الفور بإرسال تعزيزات من الجنود السنغاليين وأمر باعتقال عدد من الشخصيات السورية البارزة وفرض قوانين رقابة صارمة على الصحافة.

وعلى الرغم من هذه الإجراءات التعسفية ظل بيو يأمل في قرارة نفسه بإبرام معاهدة 1936. وفي نيسان/ إبريل 1939 سافر إلى باريس لإجراء مشاورات مع حكومة دالاديه ثم عاد بعد 3 أسابيع إلى بيروت ليعلن من الإذاعة أن «فرنسة لا تزال أمينة للالتزامها باستقلال سورية، كدولة صديقة ومرتبطة بفرنسة». لكن بيو (وحكومة دالاديه) كان أكثر تشدداً من غيره ضد استقلال سورية الفعلي ولم يسع إلى تطبيق شيء من بنود المعاهدة، وأكثر ما أثار غضب السوريين ومرارتهم موقف فرنسا من لواء الإسكندرون تحت ضغط تركية، فكان أن أوفدت عصبة الأمم لجنة خاصة للبحث في الأمر. وبعد مفاوضات مباشرة بين تركية وفرنسة توصل البلدان في العام 1937 إلى اتفاق يقضي بمنح لواء الإسكندرون حكماً ذاتياً كاملاً في الشؤون الداخلية، على أن تظل اللغة التركية إحدى اللغات الرسمية في اللواء في حين تكون علاقاته الخارجية في يد دمشق وحدها.

طبعاً هذه التركيبة المعقدة كانت محكومة بالفشل سلفاً. وبدأت تركية فوراً تحرّض الجالية التركية على الشغب. وفي هذه المرحلة كانت فرنسا قد بدأت تدرك أهمية الموقف التركي مع تزايد طموحات دول المحور في البلقان والمتوسط. وهكذا وافقت في حزيران/يونيو 1938 على دخول وحدات من القوات التركية إلى «سنجق الإسكندرون» للمحافظة «على الأمن» هناك، بالتنسيق مع السلطات الانتدابية في بيروت. وبدأ واضحاً آنذاك أن تركية ربحت معركة ضم الإسكندرون بالقوة «وفرض الأمر الواقع». وفي «الانتخابات» التي جرت فازت أكثرية تركية فأطلقت الحكومة الجديدة على اللواء فوراً اسم «هاتاي». وفي ربيع 1939 اتخذت أنقرة الخطوة الثالثة والأخيرة، فضمت هاتاي رسمياً إلى تركية الدولة.

قبل الفرنسيون الأمر من دون اعتراض يذكر، فثمن الإسكندرون لم يكن باهظاً مقابل معاهدة المساعدة المشتركة التي وُقعت بين فرنسا وبريطانية وتركية. وقد وصف أحد مسؤولي الانتداب، أ. فابر - لوس (كتاب حداد في المشرق 1950) المسألة كلها بقوله إنه لم يترك لفرنسة في الإسكندرون سوى الحق «في أن تستمر في رفع العلم المثلث فوق مقبرة الإسكندرون حيث يمكن لموتانا أن يندموا على تضحياتهم التي ذهبت عبثاً». أما سورية، صاحبة الأرض، فلم يترك لها أي شيء.



لقد كان «الفجر» الذي أطل على الشرق الأوسط بين عامي 1932 و1936 فجراً مخادعاً، ولم تؤد محاولات الائتلاف بين الغرب والعرب إلى شيء، ولذا عادت دول الانتداب إلى التشدد، فعاد العرب إلى الثورة. والواقع أن الحلقة كانت مفرغة حقاً، فقد كانت الثورة العربية، إلى حد ما، مسؤولة عن إعادة النظرة الغربية في فكرة الانسحاب، في الوقت الذي كانت فيه دول المحور تحاول التسلل إلى المدار الانتدابي، وحتى في العراق، أول دولة عربية تحصل على سيادة «الأمر الواقع»، لم تكن الانتفاضة العربية أقل حماساً، فقد كان المد القومي العربي ينعكس في كل العواصم، في كل الأفكار. وقد ظن البريطانيون لوهلة أنهم عزلوا العراق عن بقية العالم العربي، لكنهم ما لبثوا أن رأوا العراقيين يتقدمون العرب الآخرين إلى مؤتمر بلودان (1937) في

شأن فلسطين. إلا أن الحركة القومية في العراق عانت من الانقسامات فيما بينها، أو بين القوى السياسية المتخصصة ومن بينها الجيش الذي حاول غير مرة الاستيلاء على السلطة. والواقع أنه منذ العام 1933 - عام وفاة الملك فيصل - ظل العراق من دون قيادة سياسية قوية، الأمر الذي أغرق بغداد في حالة من التجاذبات وعدم الاستقرار. وقد خلفه ابنه الملك غازي الذي كانت اهتماماته خارج الحكم والسياسة أكثر بكثير من همومه في إظهارهما. وقد قتل غازي بحادث سيارة في العام 1939 تاركاً خلفه طفلاً رضيعاً فكان أن عُيِّن ابن عمه الأمير عبد الإله وصياً على العرش وهو بعد في السادسة والعشرين من العمر. وفيما كان عشرات الألوف من العراقيين يمشون في جنازة الملك الراحل، وقع أمر كانت له دلالة كبرى على مدى هشاشة الوضع البريطاني في العراق: فقد بثت إذاعة ألمانية خبراً يقول إن الجهاز السري البريطاني هو الذي «دبر» مقتل الملك الهاشمي، وما لبث النبأ أن انتشر، فقامت التظاهرات، وأقدمت الناس في مدينة الموصل على رجم القنصل البريطاني مونك - ماسون بالحجارة حتى الموت.

في مصر كان وضع بريطانية أكثر دقة وسرعة عطب. وقد فضل الانتداب التعامل مع طبقة معينة من الأجانب والمصريين كانت تمتلك معظم الأراضي والتجارة، فأبعده ذلك عن بقية الناس. وأغرقت الحكومة المصرية نفسها في بحر من البيروقراطية فكان لديها في نهاية الثلاثينيات نحو 180 ألف موظف، يستهلكون 30 بالمئة من موازنتها العامة على الأقل. وكانت الحكومات تستقيل قبل أوانها، والبرلمانات لا تكمل مدتها القانونية. وبعد توقيع المعاهدة مع بريطانية، حتى حزب الوفد خسر ذلك البريق الذي أتى به، فحاول النحاس باشا استرداد شيء منه عبر معارضة الملك، غير أن فاروق كان لا يزال يتمتع بشعبيته الواسعة، التي لم يستطع حزب الوفد اختراقها بادئ الأمر، خصوصاً أن الحزب، على الرغم من مواقفه الوطنية، كان يتجاهل الكثير من حاجات المصريين على صعيد القضايا الداخلية ومعاناتهم المعيشية. ولعل أعمق تصوير لتلك المرحلة جاء في رواية نجيب محفوظ الشهيرة «بين القصرين».

لم يكن الغضب المصري ضد سياسيين فحسب، بل كان هناك منه ما يكفي للتوزيع ضد الوجود البريطاني. خصوصاً الوجود العسكري حول المدن. ولم تكن حالة اليأس

في سورية أقل وضوحاً، ففي سورية على أي حال نشأ المد القومي الجديد. وتعددت الأحزاب والتجمعات، لكن شعاراتها كانت واحدة تقريباً. وكان زعماء «الكتلة الوطنية» مثل جميل مردم وهاشم الأتاسي، وفارس الخوري من القادة الذين عملوا لاستقلال سورية خلال المرحلة العثمانية. إلا أن الصوت الأكثر ارتفاعاً وربما الأكثر بلاغة كان صوت الدكتور عبد الرحمن الشهبندر - الذي عمل وزيراً للخارجية في حكومة فيصل في العام 1920 - الذي أدى دوراً مهماً في الثورة السورية في عامي 1925 - 1926. وقد حكم عليه الفرنسيون آنذاك بالإعدام، ففر إلى مصر، إلى أن صدر عفو عام عن المنفيين السياسيين في العام 1927. ومع عودته إلى دمشق راح يشن حملات شعواء على رجال الكتلة الوطنية، متهماً جميل مردم بك بإعطاء الفرنسيين تنازلات غير مقبولة، وبالإخفاق في الدفاع عن حق سورية في الإسكندرون. وتجمع عدد كبير من المؤيدين ضد الشهبندر فكان أن اعتقلته سلطة الانتداب مع رفاقه في العام 1938. غير أن جميل مردم صعد هو أيضاً اعتراضه على الوجود الانتدابي. وفي شباط/ فبراير 1939 أبلغ المندوب الفرنسي غابرييل بيو أن الحكومة السورية قررت بسط سيادتها على كل البلاد، وأن جميع مراسيم الانتداب وقراراته لم تعد سارية المفعول في سورية. وفي الأزمة التي تلت، أرغم بيو حكومة جميل مردم على الاستقالة، ثم حل البرلمان، وعلق الدستور، وعين مجلساً إدارياً للحكم. ومع انهيار الحكم الذاتي في سورية لم تبق في المشرق (باستثناء لبنان) حكومة دستورية واحدة! لقد تحولت السلطات الانتدابية من «المشورة» التي نص عليها قرار عصبة الأمم، إلى الديكتاتورية المطلقة.

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الأولى بوقت طويل، كان البريطانيون والفرنسيون قد شعروا بثقة تامة بأن «رجل أوروبا المريض» (أي الإمبراطورية العثمانية التي أطلق عليها القيصر الروسي هذا اللقب في نهايات القرن الماضي)، قد دخل طور النزاع الأخير. لذلك، كانت الحاجة ماسة إلى اتفاق مسبق على الإرث. وزاد في ثقة الأوروبيين بالانتصار أن إسطنبول كانت تنهاوى أمام الانتصارات الروسية من جهة وأمام المؤامرات الداخلية للاستيلاء على السلطة من جهة أخرى. وبين تلك المؤامرات أو بين أشهرها» تلك التي شجع فيها الروس الجنرال جمال باشا، الذي عرف في

سورية ولبنان بجمال باشا السفاح، على الانقلاب العسكري في إسطنبول وذلك عن طريق طبيب أرمني يدعى زخاربييف. وقد وعد جمال باشا الحلفاء بأن يقود الثورة على السلطة، ويعلن نفسه سلطاناً على تركيا إذا مدّه الحلفاء بالسلاح الكافي. وعرض جمال باشا على زفرييف أن يتخلى حتى عن السيادة على مضائق الدردنيل شرط أن يقبل الحلفاء بإقامة دول ذات حكم ذاتي في سورية وفلسطين والعراق والجزيرة العربية وأرمينيا وكليكية وكرديستان. وقبل الروس العرض. وقبله الإيطاليون، لكنّ الفرنسيين والبريطانيين كانت لديهم خطط أخرى وأفكار أخرى حول الشرق الأوسط، ولذا أجهض رفضهم مفاوضات جمال باشا على الفور.

واقترحت لندن على باريس الشروع في محادثات - هي بكل بساطة - حول اقتسام الشرق الأوسط، ووافقت الحكومة الفرنسية على العرض من دون تردد، وأرسلت فوراً مندوبها إلى ضفاف التيمس: المسيو شارل فرنسوا جورج بيكو، القنصل الفرنسي العام السابق في بيروت والمستشار الحالي للكي دورسيه حول شؤون الشرق الأدنى.

وكان يفترض بادئ الأمر أن يكون المندوب البريطاني للمحادثات، وكيل وزارة الخارجية الدائم السير آرثر نيكولسون الذي عقد بالفعل جلستي عمل مع جورج - بيكو. لكن الرجلين اصطدما منذ اللحظة الأولى، فقررت الحكومة استبدال نيكولسون بالسير مارك سايكس، وهو خيار بدا مفاجئاً أول الأمر. إذ على الرغم من تحدره من عائلة كاثوليكية ذات سمعة اجتماعية في يوركشاير، فإن سايكس لم يكن ديبلوماسياً محترفاً، بل «هاوياً» ترك دراسته في كمبريدج لكي يقوم برحلات عدة إلى الشرق الأوسط، حيث وضع مجموعة انطباعات متقطعة عن المنطقة. وكان سايكس يتحدث العربية بطلاقة، وحين انتخب نائباً عن المحافظين في العام 1911. اعتبره الحزب خبيره في شؤون الإسلام والشرق الأوسط. ومن بين الوظائف التي شغلها: منصب مستشار للورد كتشنر في القاهرة، من هذا المنصب جاء به للتفاوض مع جورج - بيكو!

هل كانت الحكومة البريطانية تعرف أم كانت لا تعرف أن مارك سايكس، الكاثوليكي، المحب للحضارة الفرنسية، سوف يتجاوب مع مصالح فرنسة في المنطقة؟ على أي حال، كانت هناك خطوط عامة وإطار عام للمفاوضات في التقرير الذي

رفعته إلى «الوايت هول» اللجنة الخاصة المعروفة بلجنة «دوبنسن». وكان السياسيون في اللجنة قد اقترحوا تقسيم تركية نفسها، لكنّ العسكريين خافوا إثارة روسية واقترحوا الاكتفاء بتقسيم الإمبراطورية نفسها. خلال أسبوع أو أقل كان سايكس وندّه الفرنسي قد توصلوا إلى اتفاق شبه تام حول التقسيم الذي سيجمل اسمهما في كل تاريخ المنطقة. ومع أن سايكس كان متعاطفاً مع المشاعر الفرنسية، فقد رأى جورج - بيكو أن البريطانيين قد حددوا مصالحهم بطريقة غير قابلة للنقاش: تأخذ بريطانيا «منطقة حمراء» تضم شمال الخليج ومنطقة الهلال الخصيب وصولاً إلى بغداد ومنطقة كركوك النفطية، كذلك تأخذ بريطانيا (بالدرجة الثانية كمنطقة نفوذ غير مباشر) جنوب غرب العراق وأكثر شرق الأردن وجنوب فلسطين حتى سيناء بحيث تجمع المتوسط والبحر الأحمر، وفي هذه المنطقة تعطى لندن الأولوية في حق إعطاء «المشورة بناء على طلب الدولة العربية أو اتحاد الدول العربية». وكانت منطقة السيطرة غير المباشرة هذه تشبه الاتفاق الذي عقده برطانية مع روسية حول إيران في العام 1907، مع الفارق الهائل في المدى الجغرافي الذي يضمن لبرطانية حماية الطريق إلى الهند بين المتوسط والخليج العربي.

المصالح الفرنسية، مثل المصالح البريطانية، كانت هي أيضاً محددة قبل اجتماعات سايكس - بيكو بزمان طويل. وبعض هذه «المصالح» كان يبحث عن جذوره في الحروب الصليبية، من فلسطين ولبنان وسورية إلى قبرص وأطراف تركية، وكانت آثار الوجود الفرنسي لا تزال واضحة في «الامتيازات» التي كان يتمتع بها المواطنون الفرنسيون في الإمبراطورية العثمانية، إذ كانوا معفيين من الضرائب والتعرفات ومن المثول أمام المحاكم العثمانية، وكان سفراء فرنسا وقناصلها يُعدون حماة الطوائف الكاثوليكية، كما كان للسفن والسفراء الفرنسيين تمييز على غيرهم من سفراء أوروبا. باختصار كانت فرنسا تتميز على كل من عداها في الإمبراطورية التركية.

إلا أن هذا النفوذ انخفض بشكل واضح خلال القرن التاسع عشر حين تبنت باريس قضيتي محمد علي في مصر، والموارنة في لبنان. ومع ذلك ظلت الغرف التجارية

الفرنسية (ليون، مارسيليا) تحت حكومتها على ألا تقبل «بأقل من سورية ولبنان وفلسطين، وقالت غرفة تجارة ليون في رسالة إلى وزير الخارجية المسيو دوكلاسيه في العام 1915 أن «مرفئ حيفا ويافا وبيروت لا تكفي أبداً لتطوير تجارتنا البحرية. وفي ذلك الصيف حددت إحدى لجان مجلس الشيوخ في «تقرير فلوندان» حدود الوجود الفرنسي: في الشمال: مقاطعات حلب وأورفة وكيليكية، وفي الشرق: الصحراء، وفي الجنوب: خط يمتد من العقبة على البحر الأحمر إلى رفح على المتوسط، في الغرب: المنطقة الساحلية كلها.

كان الهاجس الأول في التحديد، عسكرياً بالطبع. إذ حين تسيطر البحرية الفرنسية على الساحل السوري، تسيطر على شرق المتوسط، أو كما قال فلوندان في تقريره: إن زيادة القوة الفرنسية في المشرق «سوف تكمل دفاعات طولون» التي تحمينا في الشمال، ودفاعات بنزرت (تونس) في الجنوب». وكان السياسي جورج ليغيس أكثر دقة حين قال أمام الجمعية الوطنية في 10 أيار/مايو 1915: «إن محور السياسة الفرنسية هو المتوسط: قطبه الأول في الغرب عبر الجزائر وتونس والمغرب، ومن الضروري أن يكون قطبه الثاني في العراق عبر سورية ولبنان وفلسطين». وقد أضيفت قبرص إلى اللائحة فيما بعد.

كانت أحلام فرنسا وبريطانية في المنطقة متضاربة طبعاً، ولذلك تصادمت مفاوضات سايكس وجورج بيكو. وكان البريطانيون يُعدُّون، مع الشريف حسين، لقيام «الدولة العربية المستقلة»، ولذا قبل جورج بيكو في النهاية أن «تضحى» فرنسا بحلب وحمص وحمص وحماة ودمشق لكي تبقى من الدولة العربية وفقاً للوعد. وظل لفرنسة بقية الساحل السوري بما في ذلك كيليكية والإسكندرون، بالإضافة إلى لبنان وشمال الجليل، وعرفت هذه «بالمنطقة الزرقاء». كما أنشئت دولة عربية خاضعة «لحماية» فرنسية أقل مباشرة في مساحة عرفت «بالمنطقة أ» وتضم الموصل، والجزء الأوسط من خط بغداد الحديدي، والداخل السوري حتى شمال اليرموك. ونص الاتفاق أيضاً على اتفاق جمركي بين المنطقتين الحمراء والزرقاء وبين المنطقتين ألف وباء، وبقيت جميع الامتيازات من دون تعديل، وتعهدت فرنسا وبريطانية بتسديد الديون المترتبة على تركية بمساهمة من الدول العربية.

لم تكن فرنسا الإمبراطورية تعتقد أن «حقوقها» في المشرق وقف على سورية ولبنان فقط. فإذا كانت ثمة حقوق «وقائية» في سورية، فلماذا ليس في فلسطين أيضاً؟ وقد طرح تقرير فلونديان السؤال ببلاغة فائقة: «لماذا فلسطين؟» وأجاب عنه بنفسه أيضاً: «لأنها تشكل، مع بقية المنطقة، وحدة لا تتجزأ... إن فلسطين في الحقيقة ليست سوى جنوب سورية... ولا يمكن فصل فلسطين عن سورية، لا من الناحية الجغرافية، ولا من الوجهة الإثنية». لكن ثمة عوائق وقفت في وجه التبسيط الفرنسي طبقاً للمفهوم الغربي. ففلسطين هي «الأراضي المقدسة»، أي مركز أكبر المنازعات في تاريخ المسيحية، ولهذا السبب بدأت روسية الأرثوذكسية في كانون الثاني/يناير 1915 تعيد النظر في مسألة التخلي عن موقع اليد الفوقية لفرنسة الكاثوليكية. وفي نهاية آذار/مارس حذر وزير خارجية روسية سazanوف باريس من أن سانت بطرسبرغ لن تقبل في أي ظرف من الظروف أن تكون الأماكن المقدسة في حماية فرنسا وحدها، معلناً أن ما في الأمر ليس مصير القدس وحدها، بل المصالح الأرثوذكسية في كل الأراضي المقدسة، وصولاً إلى الجليل وطبرية ونهر الأردن!. وما إن تحركت روسية حتى بدا أن بريطانية ليست أقل صلابة من سانت بطرسبرغ، مع أن دوافعها كانت عسكرية أكثر منها دينية. فقد رأت لندن أنه لا يمكن في أي حال التخلي عن منطقة قريبة إلى هذا الحد من السويس. لكن وزير الخارجية البريطانية غراي كان أذكى من أن يطالب بجعل فلسطين تحت سلطة الوايت هول وحدها، وبدلاً من ذلك طالب رفاقه في اجتماع حكومي في 14 آذار/مارس 1915. بأن يساندوه في المطالبة بتدويل فلسطين. في تموز/يوليو تبنت الحكومة الاقتراح. وإذ اكتشفت باريس أن حليفيتها الروسية والبريطانية تقفان ضدها، شعرت أنه لا بد من القبول بنوع من التدويل. وهكذا اتفق المستر سايكس والمسيو جورج بيكو على تسوية تقام بموجبها «منطقة بنية» تضم وسط فلسطين، وهي منطقة يلفها خط واحد من عكا إلى بحر الجليل، ومن نهر الأردن والبحر الميت إلى غزة.

وبموجب هذا الاتفاق لا تتخلى فرنسا أو بريطانية عن مصالحها الخاصة في فلسطين! بل بموجب التخطيط تسيطر بريطانية على خليج عكا وحيفاً، مع الحق في

استخدام الأراضي السورية إذا اضطرها الأمر. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنطقة البريطانية باتت تضم شرق الأردن وجنوب فلسطين. وبالتالي تضمن أفضلية النفوذ البريطاني في النقب والعقبة والبحر الأحمر! في المقابل أعطيت فرنسا الحق في استخدام الخط الحديدي البريطاني للاتصال بميناء حيفا، وضم شمال غرب فلسطين بما في ذلك الجليل الأعلى بسهوله وينابيعه إلى منطقة النفوذ الفرنسية.

بعد توقيع الاتفاق اعترض غراي قائلاً: إن «لمصالح البريطانية قد ضحي بها» ووافق على ذلك مارك سايكس. وقال اللورد بيرتي: «مسكين مارك سايكس، لقد اعتبرته حكومة الحرب خبيراً لا ينازع في شؤون الشرق الأوسط، لكن ديبلوماسياً فرنسياً يدعى بيكو قد خدعه». إلا أن الفرنسيين لم يروا الأمر كذلك، إذ من وجهة نظرهم أن سورية قد جزئت، ووسط فلسطين قد أخذ منهم، مع أنهم أعطوا منطقة «النفوذ الألماني» بين الإسكندرون والموصل. أما بريطانيا فقد «نالت» بغداد ومنطقة كركوك وأعالي العراق، كما سمح لها ببناء الخط الحديدي بين حيفا وبغداد الذي عارضه الفرنسيون والألمان العام 1912. والأهم من ذلك كله أن بريطانيا أعطيت حصة الأسد في تقرير مصير فلسطين، كما أنه لم يطلب منها الآن، كما طلب منها في العام 1912 عدم التدخل في شؤون المشرق.

وقعت معاهدة سايكس - بيكو في 4 شباط/ فبراير 1916 في باريس، وفي لندن بعد ذلك بأربعة أيام.



قالت جدتي وهي تؤرخ ولادتي بأنها وقعت يوم ضربوا القبلة على المفوض السامي! ولم يخطر لي مرة واحدة أن أعرف من هو ذلك «المفوض السامي» الذي ضرب قصره يوم ولدت، فقد عاشت جدتي في ظل الاستعمار التركي، ثم في ظل الانتداب الفرنسي، وكانت تؤرخ الأشياء بهما، أما نحن، فما أن أعطينا نعمة الحياة، حتى كان الاستقلال يطل هو أيضاً، نعمة دنيوية تخالطها عبوديات أخرى، بعضها من صنع الوطن، وبعضها الآخر استمرار لقرون طويلة من المؤامرات الأجنبية.

لم يخطر في بالي مرة واحدة من هو ذلك «المفوض السامي»، ولا أن أسأل من الذي قصف قصره بحيث أخاف الأمر جدتي خوفاً ظل يلاحقها طوال أعوامها التسعين، لكنني سأكتشف فيما بعد أن كل همها - رحمها الله - من قبلة المفوض السامي كان أنها وقعت على مقربة من «المستشفى الفرنسي» حيث ولدت، فذب الرعب على المواليد الجدد.

بعد عشرين عاماً تماماً أصل إلى باريس، ومعني حقيبة جلدية عتيقة. ويطلع علي فجر المدينة ومعها ألف حلم وألف فجر، لم تكن باريس حلمي وحدي، كانت حلماً قديماً يتقاسمه الشبان في كل الأزمنة وفي كل مكان. وختل نفسي وأنا أنطلق إلى رحابة الشانزليزيه - وقد ضاعت المدينة في أوائل الربيع بين الرمادي التاريخي وبين النفحات الآتية غامضة من الفصل - خلت نفسي أظاً الهواء لا الأرصفة.

هذه، إذأ، هي باريس!

وعدوت أقطف، نظراً، كل ما حولي، وأتسلق بأجفاني أعالي المباني، وأتطلع بعيداً في الأفق عبر الضفة اليسرى، فتبدو باريس أكثر جمالاً من الكتب، وأكثر حقيقة من رسائل بولدير، وأكثر حقاً بذلك اللقب الذي أعطاها إياه أرنست همنغواي: «مهرجان متحرك».

غير أنني ما لبثت أن شعرت بأن شيئاً من الخوف يلف المدينة. وعندما غابت غشاوة الانبهار، أخذت أتبين حافلات الجيش متوقفة على جانب الطريق والساحات. وكان الجنود لا يزالون يرخون فوق أكتافهم معاطف نصف كحلية، زجاج محطم من باب صالة «الستروين» العالية السقوف، واقتربت من أحد الجنود وسألته ببساطة، ماذا في الأمر، فرفع يده بالتحية قائلاً: الخوف من الجنرالات!

أي جنرالات؟

كان ذلك في العام 1961. الجنرالات المتقاعدون في الجزائر يقومون بالمحاولات اليأسية الأخيرة في وجه جنرال آخر يدعى شارل ديغول، وثمة من يلقي القنابل البلاستيكية في شوارع باريس لكي يدعم الحكم الإمبراطوري العتيق بأن «الجزائر فرنسية».

تخطر لي جدتي والقنبلة على المفوض السامي: ألم يلحقها رجال ديغول أيضاً حين زحفوا في العام 1941 على قوات «فيشي»، لكي يرغموا «دنتز» على الاستسلام؟

ها هو ديغول يبدأ ما سوف يكون فيما بعد آخر صراع مع جنرالات الشرق! عشرات منهم حملوا أوسمتهم وخيولهم وتلك النجوم المرصعة، واتجهوا إلى الشرق. لم يكن هناك جنرال كامل من دون الشرق. هو الشرق، كان النجمة الخامسة على كتف أي منهم، والعسكري الذي لم يتدثر بها ولم يشعر بلمعانها تحت ذقته، ظل ناقص التاج. منقبض الصدر.

كلهم لبوا نداء الشرق، أو نداء الصحراء: فرنسيون وألمان وإنكليز وإيطاليون وإسبان، وفي نهاية الأمر، مع نهاية الحرب العالمية الثانية، جنرالات أميركيون أيضاً. وفي معاطف أيزنهاور وياتون شحنات كثيرة من غبار المغرب، لقد ترك الشرق على قادة الغرب، بين عامي 1914 و1945 آثاراً لا تنسى، وتركوا هم بصماتهم في الرمال والبساتين والجسور والساحات.

ديغول والنبلي ورومل وويفل ومود وساراي وكاترو وغورو. وبين الحربين تحول السادة العسكريون إلى سياسيين يتقاتلون ويتآمرون في لندن وباريس... ويحكمون في مصر وسورية ولبنان. وعندما سيبدأ العسكريون العرب بالوصول إلى الحكم في زمن الاستقلال، سوف تتحدث صحف أوروبا عن الحكم العسكري في المنطقة؟ إنها موضة أطلقها نابوليون بوناپرت، الجندي الذي صار إمبراطوراً، أو لعله ذلك الألباني اليتيم الذي سيصير أسطورة تدعى محمد علي.

لكن على أي حال، كانت انتفاضة «جنرالات الجزائر» هي الفصل الأخير في التاريخ الفعلي الذي لعبه جنرالات الغرب في سياسة الشرق العربي.. والمغرب أيضاً، ومع استقلال الجزائر سوف تتغير ملامح كثيرة في الوجه العربي، وسوف يؤدي ذلك إلى استقلال عدن، وسيحمل بريطانيا فيما بعد على إنهاء وجودها الاستعماري «شرق السويس».

أجل، هكذا كان العالم مقسماً ذات يوم: غرب السويس، وشرق السويس. أي حتى العام 1967 سوف يظل ذلك المنفذ البحري إلى الشرق هو البوصلة التي يقيس فيها الغرب انتشاره ومداه السياسي والإستراتيجي.

لكن، فلنعد قليلاً إلى باريس.

إلى الجنرالات..

جئت إلى باريس بحثاً عن باريس، لكن ها هي باريس تخشى الظهور، وتذكرت أن صاحب الفندق الصغير دقق طويلاً في جواز سفري قبل أن يمنحني «غرفة مع الفطور». ودقق أيضاً في ملامحي، ثم رفع قلنسوته الكحلية إلى الخلف، وقال وهو يمضغ لفاقة «الجيتان» الصفراء: حسناً.

كان الرجل عصبياً، وكان ركاب «المetro» في حالة عصبية أيضاً. وكانت باريس تخاف، ولا تطيق أن يقول أحد لها أي شيء إلا همساً، وقد كادوا ينسفون فندق «اللوتيسيا» الضخم أمس لأن منديس فرانس تحدث هناك عن «ضرورة وقف الحرب».

طبعاً حرب المستوطنين!... بالتأكيد.. كان منديس فرانس يتحدث وتحت لسانه مرارة «الهند الصينية»، أي تلك التي ستصبح خلال سنوات قليلة فيتنام الأميركيين، فالرجل يعرف جيداً كيف تنتهي الدول الكبرى في معركة كبرى مثل «ديان - بيان دفو» هو الذي أعطى الأمر بالانسحاب مع الهزيمة، وسوف يظل ريتشارد نيكسون يبحث عبثاً في تلك الرمال المتحركة عن «الانسحاب المشرف»، غير أن العسكريين يعرفون أن ثمة نوعاً واحداً من الانسحابات.

لم تكن فرنسا خائفة فحسب، بل كانت تجرجر خلفها أيضاً ظلال الانشقاق الطويل وخيالات الهزيمة: السويس وديان بيان دفو في عقد واحد، ثم مراكش وتونس، ثم يمنح ديغول، طوعاً، صكوك الاستقلال لعدد من المستعمرات الإفريقية. فهذا العقد، في الستينيات، تميز منذ لحظاته الأولى برفع الأعلام الوطنية فوق مناجم الفضة والنحاس. والهولنديون والألمان والفرنسيون والبلجيكيون والإيطاليون يرفعون القبعات احتراماً في ردهات الأمم المتحدة، للقادمين الجدد إلى النادي الدولي الأول: مستعمرهم بالأمس.

لقد نزل الاستقلال مرة واحدة على القارة السمراء مثل ينابيع النيل، وبقيت العقلية الاستعمارية لدى الأوروبيين معلقة فقط على رفوف القدامى، الذين استحال إيقاظهم من غيبوبة التاريخ والعصور الغابرة: سالازار في البرتغال، فرانكو في إسبانية. وهذا الحلم الفرنسي العتيق بضم كروم عناية إلى وادي اللوار وضافا للدوردون.

لكن ها هي باريس تستفيق أولاً من غيبوبة الجزائر. وإذا تسمع جنون الجنرالات الأربعة وخطتهم للنزول فوق العاصمة بالمظلات - أي الهبوط بالحرب الأهلية من فوق - يوحد في ما بينها الخوف. وتنادى الباريسيون إلى الإضراب كحل وحيد، فتقف عجلة الحياة، وتغلق كل الأبواب... إلا - طبعاً - أبواب المقاهي حيث يزدهم الباريسيون، مسلحين بصحف الظهيرة وشمس الربيع... ويأخذون - كالعادة - في الجدل بلا نهاية فيصبحون أيد تتشابك في الهواء.

ماذا تقول المقاهي؟

المقاهي تجمع على أن الجنرالات الأربعة ليسوا مجانين فحسب. إنهم خونة! وهم لم يكتفوا بالعصيان الفاشل الذي أعلنوه في الجزائر نفسها، بل ها هم يهددون الآن بهذا الانقلاب الجديد. ماذا تعني كلمة انقلاب؟ حسناً. إنها إحدى المرات النادرة التي تلجأ فيها فرنسة طوعاً إلى تعبير إنكليزي يصف الحالة حقاً. ولذا فالجميع - صحفاً ومقاه - لا يستخدمون كلمة (Coup D'etat)، بل كلمة (Putsch). إن فرنسة تتأمر كبيطء في أي حال. والسندويتشات هنا أخذوا يسمونها (Les Quicks)، والمقابلات الصحافية تسمى (Interviews)، وحتى الفتيات، أجل الفتيات في بلاد العطر يسميهن موريس شفالبيه الآن بطريقة فاضحة ضاحكة (Les Girls)، لكنه لا ينسى طبعاً أن يشكر السماء من أجلهن.

بدأ كل شيء ليلة الجمعة الماضية، فقد ذهب الجنرال ديغول إلى «الأوبرا» لحضور إحدى مسرحيات راسين، وكان معه طبعاً طاوور كبير من الوزراء والرسميين، وبين هؤلاء رجل آخر أبيض الشعر وإنما مربوع القامة، هو المسيو لويس جوكس - أي وزير شؤون الجزائر - الذي كان يفترض أن يكون ساهراً في مكتبه وعلى رؤوس أصابعه وأعصابه...

عاد الجمیع تلك اللیلة وقد فرحوا بمشاهدة «بریتانیکومی»! لكن ما أن دقت الثانية لیلاً حتى جاء من یوقظ شارل دیغول من النوم: إن أربعة من رفاقه وأصدقائه السابقین هم الذین یقودون الآن حركة التمرد الثالثة فی الجزائر من أجل إخضاع باریس. وكان التمرد الأول فی 13 أیار/ ما یو 1958 قد أدى إلى سقوط الجمهورية الرابعة، ومجئ دیغول بالذات، وكان الجنرال راوول سالان أول من رفع الصوت مطالباً بعودة دیغول، فكان أن كافأه بتعیینه قائداً أعلى للجیش فی الجزائر. وهذا المنصب عاد فاحتله الجنرال موریس شال، وهو أيضاً من رفاق دیغول فی المقاومة، لكنه ما لبث أن أبعده عن المنصب بعد حركة «تمرد الحواجز» فی كانون الثاني/ینایر 1960. كذلك كان الجنرال إدمون جوهر، وهو من موالید الجزائر، بطلاً من أبطال المقاومة فی الحرب ولذا أصبح رئیس أركان القوات الجوية الدیغولية فی الجزائر، لكنه ما لبث أن أعلن أنه سوف یقف ضد دیغول فی الاستفتاء على استقلال الجزائر. أما الجنرال الرابع والأقل أهمية فكان أندریه زیلر، وهو ضابط صف من ضباط الحرب العالمیة الأولى. منذ أن أفاق دیغول فی الثانية صباحاً، لم تعرف باریس النوم. أما الجزائر فكانت ساهرة فی أي حال! وكان معروفاً أن الجنرال سوف یتحدث بین لحظة وأخرى. هذه طریقته، من قبل ومن بعد، فی مواجهة اللحظات الحاسمة: أیتها الفرنسيات، أیتها الفرنسيون!

وفی المساء انتشر القول بأن الجنرال دیغول سوف یخاطب الأمة، «وفرنسة عبر البحار». وهذا تعبیر جدید تلغی فیهِ باریس الصفة الاستعماریة عن بعض سیاستها الخاریة. ألم تخترع هی أيضاً لقب «الانتداب». لكن صحافياً فرنسیاً سوف یقول فی باریس للسفیر الكاتب إملیل خوری عندما یحتد النقاش بینهما: إیاك أن تخدع نفسك أنت أيضاً. فنحن اخترعنا تعبیر «الانتداب» لكي نرضی أنفسنا، لا لكي نرضی حضراتكم!

فی الثامنة مساء فرغت باریس حتى بدت مدینة مهجورة. وما أن تلالأت أنوار الجسور على صفحة السین، وخف عدد المارة حتى صاروا أشباحاً فی الظلام، لقد تسمر الجمیع أمام شاشات التلفزيون، ثم أطل دیغول من دون مقدمات كأنه آت من صمت عمیق: أیتها الفرنسيات، أیتها الفرنسيون...

كان ذلك أعظم أداء خطابي في حياته، وكانت واضحة في صوته بحة الرجل الذي طعن في قلبه وفي كبريائه. ولم يكن، هذا العسكري الشاعر، يعدم التعابير اللازمة للمناسبة، فراح يدق بأطراف الصوت رؤوس أولئك «الاستقلاليين المتعصبين الذين لا حدود لأهوائهم». إنهم لا ينظرون إلى الأمة وإلى العالم إلا من خلال نشوة جنونهم».

ثم أين منه أبطال راسين، وأشخاص بريتانيكوس التي كان يحضرها قبل يومين، عندما توقف يهتف بيديه ونصفه الأعلى وقبعته المستطيلة ثلاث مرات: HELAS, HELAS, HELAS.

كان هذا، كما ستصفه جانيت فلانير فيما بعد: «صوت البطل في تراجيديا فرنسية لكنه صوت أكثر تأثيراً بسبب قربه من الحقيقة». وبالكثير من الحزن سوف يضيف هذا الصوت: إن «الدولة مهانة والأمة أمام التحدي» وفيما طلب من الفرنسيين مساعدته وهو ينهض، كان نشيد المارسييليز يعزف خلفه نداء: «إلى السلاح أيها المواطنون».

كأنما لم يكف الرعب الذي زرعه ديفول بجمع الفرنسيين حوله، فجاء رئيس وزرائه، ميشال دوبريه، لكي يضيف إلى مأساوية الموقف مأساة أخرى، إذ قبيل منتصف الليل تحدث دوبريه، بلهجة مسرحية مفصلة، عن «شيء ما سوف يحدث»، خصوصاً في المنطقة الباريسية». وقال تكراراً: إن هناك «محاولة مجنونة» لإنزال المظليين في بعض المطارات، ومن ثم السعي إلى السيطرة على السلطة، اذهبوا وقاتلوهم.

وحبست باريس أنفاسها طويلاً. وعندما طلع الفجر من دون أن ينزل المظليون أخذ بعض الفرنسيين بميلهم الطبيعي إلى الشك، يقولون إنه لم يكن هناك مظليون (ولا من يحزنون) وأن المسألة كلها خدعة وضعها المسيو دوبريه لتجيش الفرنسيين وراء رئيسه.

لقد كان المسيو دوبريه حقاً في حاجة إلى مثل هذا الدعم، فالقوة الحقيقية، والقوة العسكرية، والفرقة الأجنبية ذات الرماح الشهيرة، ونصف المليون عسكري... كانوا جميعاً في الجزائر، لكن الجنرالات فقدوا عنصر المفاجأة منذ ليلة السبت وهكذا

أخذت حركتهم تنهار شيئاً فشيئاً، وهربوا الواحد بعد الآخر، إلى أن اعتقلوا وسيقوا إلى المحاكمة. وكان راوول سالان يبدو خائفاً «وكأن الحكم بالموت قد نفذ فيه فعلاً».

لم يعط ديغول الاستقلال للجزائر، الجزائر أخذت الاستقلال، وهو لم يعط لبنان من قبل الاستقلال كما أعلن، بل جملة قضايا محلية ودولية أدت إلى الاستقلال. بل إن ديغول كان ذات مرحلة بين أولئك الذين نادوا «بالجزائر فرنسية»، غير أن أهمية ديغول الحقيقية هي في أنه عرف دائماً كيف يقرأ في مستقبل التاريخ، وليس فقط في ماضيه. وقد اختلطت حياة ديغول السياسية والعسكرية بقدر الشرق العربي والمغرب العربي في ثلاث محطات تاريخية على الأقل: الحرب العالمية الثانية، وحرب الجزائر. ثم في حرب 1967 عندما حققت إسرائيل ربحاً عسكرياً بطائرات الميراج الفرنسية لكنها خسرت فرنسا.

لن تظل فرنسا هي فرنسا في موليه، تذهب إلى الاعتداءات المشتركة مع إسرائيل، بل سوف يفرض ديغول حظراً على شحن الأسلحة إليها، وهكذا تدخل أميركة أول مرة مصدراً وحيداً للدعم العسكري الإسرائيلي، بينما يجد العرب في فرنسا مصدراً جديداً للسلاح وأحياناً للدعم السياسي.

لم يكن هناك جنرال لعب المشرق دوراً في حياته السياسية والعسكرية كالدور الذي لعبه في حياة ديغول... لكن قبل أن نبدأ في المراحل التي عاشها الرجل في المنطقة - أو معها - لا بد دائماً من تلك المحاولة التي جربها ألوف الكتاب والمؤرخين والسياسيين، لا بد من الإجابة عن ذلك السؤال الذي يحمل السحر والغموض وألف جواب: لماذا الشرق؟

لا أدري. ولو لم يكن هذا الكتاب محصوراً بالجنرالات لكان هناك إغرار حقيقي باللجوء إلى عنوان مثل «نداء الشرق» على طريقة «نداء الغابات» أو «نداء القطب» أو «نداء الصحراء»، أي ذلك الجاذب الغامض الذي يدعو الرجال من أقاصي الأرض إلى أماكن أخرى هي خليط من الواقع والأساطير! لقد عاملت أوروبا الشرق العربي كأنه قطعة منها. وفيما كانت تمنى بريطانية في الحرب العالمية بأفطع هزائمها في

دانكرك كان ونستون تشرشل يأمر بإرسال فرقتين إلى... السويس، تاركاً بريطانية كلها تحت رحمة فرقتين أخريين فقط. فالمنطقة التي كانت ذات يوم «شرق روما» أصبحت الآن «شرق السويس»، وأبطال «السوم» والألزاس و«المارن» يخوضون المعارك الآن بكل أوسمتهم فوق رمال الصحراء، وبريطانية التي لم تستطع الانتقام من هتلر في أجواء لندن المليئة برائحة الركام، تلاحقه إلى هنا، إلى «العلمين» حيث يتناطح ثعلبا القرن العشرين بالرمال والحديد: رومل ومونتغمري. بل إن تشرشل يتذكر الآن جيداً أن نابوليون بونابرت وجه أكبر ضربة قاتلة إلى بريطانية بالإنزال العسكري في مصر في العام 1789 وليس في «كنت».

تكراراً، لا حصر ولا عد للجنرالات الغربيين الذين كانت لهم علاقة ما، بالشرق أو معه. وقد كان المتوسط، كانت هذه العلاقة المتناقضة علاقة الحب والكراهية بين المشرق وأوروبا، وحتى بعدما اكتشف فاسكودي غاما (1469 - 1524) رأس الرجاء الصالح، وأخذ يحمل التوابل والبهارات والأفاويه عن تلك الطريق ظل التداخل الأوروبي - المشرقي قائماً، وكذلك الصراع على الشرق بين أهل أوروبا أنفسهم. وظلت كذلك الفتوحات والغزوات مثل المد والجزر، وفي حين ترى اليوم شارعاً أو جسراً في مدينة عربية يحمل اسماً أجنبياً، فإنك تمر في إسبانية وفرنسة وصقلية بمدن عربية كاملة، ويصعقك كم تداخلت الدماء بعضها ببعض عبر العصور، وكم تطلع مشرق الشمس إلى مغربها، وكم تطلعت مغربها إلى مشارقتها، فكان هذا ينتصر مرة وذاك أخرى، حتى كانت هذه الخريطة التي نعرفها الآن، أي منذ نهاية الحرب الكونية الثانية إلى الآن.

غير أن هذه المحاولة في دراسة جنرالات الشرق، تحصر نفسها بين الفترة التي تبدأ مع العام 1914 وتنتهي في العام 1945، أي بدايات الحرب الأولى ونهايات الثانية. وإلا صعب أو استحال على أي كان أن يحصر بين دفتي كتاب - أو أكثر - هذه الطواوير الضخمة من الجنرالات.

إذاً، أولاً خوفاً من الضياع في متاهات الرفوف التاريخية، وثانياً لأنه، على كثرة المفارق والمفترقات التاريخية فوق أرض الشرق، فإن العام 1914 كان عام التحولات

الأهم في تاريخ المنطقة.. يومها كانت الإمبراطورية التركية قد بدأت بالانهيار حقاً، أو بالأحرى كان انهيارها قد وصل إلى المنطقة، ويومها أيضاً كانت أوروبا تتسابق، - كما لم تفعل من قبل - إلى المياه الدافئة في المتوسط... وعبر مضائق الدردنيل التي هزلت دفاعاتها. وكان ثمة عنصر آخر قد أخذ في الظهور بوضوح في سماء المشرق: إذ من خلال الغبار الذي أثاره تسابق الألمان والإنكليز والفرنسيين، بدا فجأة أن الولايات المتحدة التي كانت إلى الآن قابضة خلف أمواج الأطلسي، إنما تحلم بأن تجعل كل هذا المحيط... خلفها.